بين الإرادة والمشيئة في القرآن الكريم

عبد الشافي أحمد على أحمد

قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل
الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص:

من الكلمات الواردة في القرآن الكريم كلمة: "الإرادة" وكلمة "المشيئة" وقد يظن البعض أنهما مترادفان تماما وقصد بهما التنوع فقط، فأردت أن أسجل ما لوحظ في استخدام القرآن الكريم لهذين اللفظين مبينا الفرق بينهما.

وقد تناولت في البحث الإرادة والمشيئة والتعريف بهما وعرض مسائل متعلقة بهما كجواز المشيئة في الدعاء، والاحتجاج بالمشيئة في المعصية، وأثر المشيئة في اليمين.

كما تناول البحث الفرق بين الإرادة والمشيئة، من خلال استخدام القرآن الكريم لهما، كما عرض البحث عدة نتائج وتوصيات في خاتمته.

المقدمة:

الحمد لله الذي تعالى عن شبه الخليقة، وجل عن الأفعال القبيحة، وتنزه عن الجور، عدل في أحكامه، وأحسن إلى عباده، تفرد بالبقاء، وتوحد بالكبرياء، دبّر بلا وزير، وقهر بلا معين؛ لا يحويه مكان، ولا يشتمل عليه زمان، القادر الذي لا يدركه العجز، والعالم الذي لا يلحقه الجهل، والعزيز الذي لا يُذلّ والجبار الذي قامت السموات والأرض بأمره.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبلغنا رضاه، وتجمعنا مع نبيه ومصطفاه. وأشهد أن محمدا رسوله الذي بلغ دين ربه على أكمل وجه وحمى حماه. وبعد:

ولما كان القرآن الكريم متجددا لا تنقضي عجائبه، ولا يملّ سامعُه أو كما قال عنه النبى ﷺ "لا يخلق على كثرة الرد"[1] وما زال صدى قوله تعالى في آذان المشتغلين بالقرآن والبحث عن كنوزه "سنريهم آياتنا"[2] ومن الآيات التى حواها القرآن الكريم، هذه البلاغة والفصاحة في استخدام الألفاظ والكلمات، فكل كلمة في القرآن الكريم جاءت لمعنى لا يصلح له غيرها، ولو أديرت اللغة العربية على حذف كلمة من كتاب الله لما وجدنا لها بديلا يؤدى المراد، ولا غرو فهو "تنزيل من رب العالمين" و "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد"[3].

ولقد استرعى انتباهى عند قراءة القرآن الكريم وتدبره ما تميّز به القرآن الكريم من توظيف الألفاظ فيما تصلح له، على نظام بديع، واطراد عجيب، فيما يظنه الظان أنها كلمات مترادفة جيء بها فقط للتنويع والتغيير خروجا عن الملل عند سامعيه، وحاشا للقرآن الذي أنزله رب العالمين أن يكون فيه ملل أو سآمة. ولما كنا مطالبين بالتدبر والتمعن في استخدامات القرآن الكريم امتثالا لقوله تعالى: "أفلا يتدبرون القرآن"[4] فمن الواجب علينا أن لا نقنع بالظاهر من الحكم، وأن نغوص في بحوره بحثا عن مكنونه، وذلك باستقراء جيد للقرآن الكريم.

هذا وقد تناول بعض المؤلفين في علوم القرآن الكريم أمثال هذه الألفاظ التى يُظَنُّ أنها مترادفة كالشيخ منّاع القطان - رحمه الله - في سفره المبارك "مباحث في علوم القرآن" ولكنّ حديثه عن هذا النوع في القرآن لم يتجاوز الصفحة الواحدة، تكلم فيها عن بعض النماذج في القرآن الكريم كالفرق بين "الخوف والخشية" و"الشح والبخل" و"السبيل والطريق" و"مدّ وأمد".

---

[1] الحديث فى مصنف ابن أبى شيبة عن عبد الله بن عمر ٧/ ١٦٥ وفى المستدرك للحاكم ٥/ ١٠٤ برقم ١٩٩٨ وقال الحاكم صحيح الإسناد على شرط الصحيحين ولم يخرجاه.

[2] فصلت ٥٣

[3] فصلت ٤٢

[4] محمد ٢٤

وكان كلام الشيخ فيها بداية التفكر في العديد من استعمالات القرآن الكريم لهذا النوع من الكلمات خاصة وأن الشيخ مناع وضعها تحت عنوان "القواعد التى يحتاج إليها المفسر".

فرأيت أنه من الواجب عليّ أن أستقطب هذه الكلمات في القرآن الكريم. واستوقفنى في القرآن الكريم هذان اللفظان "الإرادة والمشيئة" وكيف اطرد استخدام القرآن لهما مع أن الكثير قد يظنهما مترادفين.

فأردت أن أسجل ما لوحظ في استخدام القرآن الكريم لهذين اللفظين في ورقات محتسبا الأجر عند الله تعالى، سائله جل في علاه ألا يحرمني من ورائها الأجر يوم أن ألقاه إنه ولى ذلك والقادر عليه.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وعدة مباحث:

المبحث الأول: معنى الإرادة والمشيئة.

المبحث الثاني: مسائل في المشيئة، وفيها:

المشيئة أدب مع الله

المشيئة في الدعاء

الاحتجاج بالمشيئة في المعصية

هل يجوز أن يقول المسلم: "أنا مسلم إن شاء الله"

المشيئة في اليمين

المبحث الثالث: الفرق بين الإرادة والمشيئة.

المبحث الرابع: حذف مفعول المشيئة.

الخاتمة وفيها النتائج

وقد اجتهدت في بحثى هذا:

١. تشكيل الآيات القرآنية وعزوها إلى موطنها بذكر السورة ورقم الآية.
٢. تحرى الصحيح من الأحاديث مع تخريجها وعزوها إلى مصادرها الأصيلة.
٣. نسبة الأقوال إلى أصحابها للأمانة العلمية.

٤. حاولت أن تكون المراجع أصيلة في بابها فلا أنقل بواسطة إلا القليل النذر خاصة إذا لم أطّلع على الأصل أو أحصل عليه.

٥. راعيت الترتيب المنطقى في عرض المعلومات حتى لا يستوحش القارئ.

٦. توخيت عدم التطويل الممل والإيجاز المخل فاكتفيت بما تتضح بها الفكرة.

٧. حاولت ألا أخرج بالبحث عن روح التفسير لذا كانت جل معالجاتى للموضوع معالجات تفسيرية.

هذا وحسبى أنى عايشت كتاب الله فترة من الوقت شعرت فيها أننى في كنف الله تعالى ورحاب الملأ الأعلى، والله من وراء القصد.

المبحث الأول: معنى الإرادة والمشيئة

التعريف بالإرادة والمشيئة لغة واصطلاحا:

الإرادةُ لغة: طَلَبُ الشيءِ مع الميل إليه، وقد تتجرَّدُ للطلبِ، وهي التي تُنْسَبُ إلى اللّهِ تعالى وعينُها واوٌ من رادَ يرودُ أي: طَلَب، فأصلُ أراد أَرْوَدَ مثل أَقام، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ وأصلُها: إرْوَاد فأُعِلَّتْ وعُوِّضَ من محذوفِها تاءُ التأنيث[5].

الإرادة اصطلاحا: يلاحظ من التعريف الفارق بين إرادة العبد وإرادة الله حيث تختص إرادة الله بأنها قد تتجرد للطلب دون ميل للمراد على حد تعبير الشيخ الحلبى. وعليه فالإرادة اصطلاحا: طلب الشيء سواء اقترن هذا الطلب بالميل للشيء أم كان مجردا للطلب دون ميل فهى على ذلك نوعان نوع يتضمن الميل ونوع يخلو منه.

والقرآن الكريم يؤكد هذا حيث يستخدم الإرادة في جنب الله تعالى مرادا بها الطلب مع المحبة وهى الإرادة الشرعية كما في قوله تعالى: "والله يريد أن يتوب عليكم"[6] وتارة يستخدمها بمعنى الإرادة الكونية مجردة عن الميل كما في قوله تعالى: "وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ

---

[5] راجع الدر المصون للسمين الحلبى ١/ ١٧٤و لسان العرب لابن منظور ٣/ ١٨٧، وتاج العروس ١/ ١٩٩٨.

[6] النساء ٢٧

وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"[٧] فهي هنا بمعنى الإرادة الكونية أي ما قدّره اللّٰه تعالى دون محبة منه تعالى. وعلى ذلك فالإرادة من حيث وقوع مراد اللّٰه تعالى على قسمين:

إرادة كونية: وهي التي بمعنى المشيئة، ويلزم منها وقوع المراد سواء كان مما يحبه اللّٰه، أو مما لا يحبه اللّٰه؛ ومنها قوله تعالى: (Ó»=ô'Mï ¼ç'ô|¹ ƴŽô„ ¼çƒ‰ĝƒ b& ª! $Šì•ã `Jù ( Br `ã•Šì b&ã ¼çôÔ ¼ãè@ ¹ |ô‘ç¼ Êh) $ m• [`% 2Ÿ'R J$ ƒ Áè% Î' $9 ¡¡J$ä )[٨]؛ وهذه الآية كقوله تعالى: ( B ` „±î$!ª ã Òôì• ã Br ` „±Û ùçèq ã?4 Â Ž Þ B óÉŠ5).[٩]

وإرادة شرعية: بمعنى المحبة ؛ ولا يلزم منها وقوع المراد؛ ولا تتعلق إلا بما يحبه اللّٰه تعالى ومنها قوله تعالى: (r$!ª ã•ìƒ% b& ƒç q> æø 6à N ã•ìƒ%$ 9! úš ƒ Ĝã qb$9 ¶q kº Ñ b& Ĉqèƒ)٠ B x¸ ã Šš $V ÈÐ ÇãìƒÈ%$!ª b& ‡ƒ# ã Ÿa N r ä â,$ M R ¡ » ß Êè| ‹ö$ Z).[١٠]

وقد سماهما صاحب الفروق اللغوية إرادة حتم، وإرادة عزم الأولى تتعلق بما لا دخل للعباد فيه والثانية تتعلق بأفعال العباد وأعمالهم الاختيارية فيقول: "اعلم أن إرادته سبحانه على ضربين:

أحدهما: حتم: وهي الإرادة المتعلقة بالتكوين كالخلق، والرزق والإحياء، والإماتة، وتسخير الأفلاك، وبالجملة فكل ما هو ليس من أفعال العباد الاختيارية.

الثاني: إرادة عزم: وهي المتعلقة بأفعال العباد وأعمالهم الاختيارية من الأمور التكليفية، وهذه قد تختلف إذ ليس معنى إرادته فيها إلا أمره بها، ومحبته لها، وهذا لا يلزم منه الوقوع، وإلا لزم الجبر، والإلجاء، وبطل الثواب والعقاب، وفي القول به خروج عن جادة الصواب"[١١].

---

[٧] هود ٣٤

[٨] الأنعام ١٢٥

[٩] الأنعام ٣٩

[١٠] النساء ٢٧، ٢٨

[١١] الفروق اللغوية ١/ ٣٥ لأبى هلال العسكرى.

وقد فرق العلماء[١٢] بين هذين النوعين من الإرادة حيث قالوا: "والإرادة التي اتصف الله بها نوعان: كونية، وشرعية ؛ والفرق بينهما من حيث المعنى؛ ومن حيث المتعلق؛ ومن حيث الأثر".

فمن حيث المعنى: «الإرادة الشرعية» بمعنى المحبة؛ و«الإرادة الكونية» بمعنى المشيئة.

ومن حيث المتعلق: «الإرادة الكونية» تتعلق فيما يحبه الله، وفيما لا يحبه؛ فإذا قيل: هل أراد الله الكفر؟ نقول: بالإرادة الكونية: نعم؛ وبالشرعية: لا، لأن «الإرادة الكونية» تشمل ما يحبه الله، وما لا يحبه، و«الإرادة الشرعية» لا تتعلق إلا بما يحبه الله.

ومن حيث الأثر: «الإرادة الكونية» لا بد فيها من وقوع المراد، و«الإرادة الشرعية» قد يقع المراد، وقد لا يقع، فمثلاً: {والله يريد أن يتوب عليكم} فالإرادة هنا شرعية؛ إذ لو كانت كونية لكانت توبة الله على كل الناس؛ لكن الإرادة هنا شرعية: يحب أن يتوب علينا بأن نفعل أسباب التوبة.

وهو كلام جيد حيث فرق بين الإرادتين "الشرعية والكونية" من حيث المعنى والمتعلق والأثر ووضح من خلاله أن ما أراده الله إرادة كونية فلا بد من وقوعه بعيدا عن حب الله له أو عدم حبه. كما أن الإرادة الشرعية يتوفر فيها عنصر المحبة لكن لا يلزم أبدا أن تقع فقد تتحقق وقد لا تتحقق.

وقد مثل العلماء لهذين النوعين بإيمان أبي بكر رضى الله عنه ؛ هل هو مراد بالإرادة الشرعية، أو بالإرادة الكونية؟ والجواب أنه مراد بالإرادتين كلتيهما.

أما القول في إيمان أبي طالب فالأمر يختلف حيث إن إيمانه مراد شرعاً "أى يحبه الله"؛ غير مراد كوناً؛ فهو لم يقع.

أما فسق الفاسق: فهو مراد كوناً لا شرعاً.فهذا الفسق لا يحبه الله ولا يريده من عباده لكنه مقدر في علم الله فوقع من بعضهم بإرادة الله الكونية لا الشرعية.

---

[١٢] راجع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبى العز الحنفى ١/ ٣٨

وعلى ذلك فيمكننا القول بأنه قد تجتمع الإرادتان "الكونية مع الشرعية"، كإيمان أبي بكر[١٣]؛ وقد تنتفيان مثل كفر المسلم[١٤]؛ وقد توجد الإرادة الكونية دون الشرعية، مثل كفر الكافر؛ وقد توجد الشرعية دون الكونية، كإيمان الكافر[١٥]، وهى مسألة تحتاج إلى تدبر[١٦].

يقول الحكمي في مؤلفه "أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة": "اعلم أن الإرادة في النصوص جاءت على معنيين: إرادة كونية قدَريّة وهي المشيئة ولا ملازمة بينها وبين المحبة والرضا بل يدخل فيها الكفر والإيمان والطاعات والعصيان والمرضيّ والمحبوب والمكروه وضده، وهذه الإرادة ليس لأحد خروج منها ولا محيص عنها كقوله تعالى: (@èø ¼ãÕÂã b& šÌ•ã `Br Ó»=öMï ¼ç'6‰ ¹ ‡yžô„ ¼ç/‰ôƒ b& ª! $Šì•ã `Jù ûïÎ‰$š• Í»9ré $ºø© «! $šÆ Ï ¼çn9 7Îô? `=ù ¼çF^Fü ª! $Šì•ã `Br (‰[` •m $)hÊ ¼ç'6‰ ¹ )[١٧]، وقوله: ( öΝçλ°; ª!$# ÏŠÌãƒ óΟs9 ...)؛ ( ô`tΒuρ ÏŠÌãƒ ª!$# ...) (6g/qè •ûÜã b& ª! $Šì•ã 69)[١٨] وإرادة دينية شرعية مختصة بمراضي اللّه ومحابّه، وعلى مقتضاها أمر عباده ونهاهم كقوله تعالى: (ã•Ì•ã ª! $# ãN6Î/ tó¡ãø9$# Ÿwur ß‰ƒÌãƒ ãN6Î/ uŽô£ãèø9$#)[١٩]،

---

[١٣] بمعنى أن إيمان أبى بكر أمر يريده اللّه بالإرادة الكونية أى قدّره بقدَره سبحانه، ويريده بالإرادة الشرعية أى يحبه اللّه منه.

[١٤] بمعنى أن كفر المسلم غير مراد إرادة شرعيه فاللّه تعالى لا يحبه من خلقه، وفى حالة عدم وقوعه من شخص بعينه فهو عندئذ غير مراد إرادة كونية فاللّه تعالى لم يقدره أى لم يكن ولم يأذن به اللّه فى حق هذا الشخص بعينه. فالمنتفى هنا محبة كفر المسلم ووقوعه.

[١٥] ومثاله أيضا إيمان فرعون فهو مراد شرعاً، لأن اللّه تعالى أرسل إليه موسى ودعاه، لكن اللّه لم يرده كوناً، فلذلك لم يقع ولم يؤمن فرعون.

[١٦] تفسير ابن عثيمين ٥/ ١٩١ من تفسير الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

[١٧] الأنعام ١٢٥

[١٨] المائدة ٤١

[١٩] البقرة ١٨٥

وقوله تعالى: (ÒŠÎæ ª! $ Nä3øæ >qç/r Nà6 î6% `Ë `f%$ `YŠ Nà6 f%ö/r Nä39 ûî7ä ª! $%f/Ìã ÒŠÅm)[٢٠]. وغيرها من الآيات، وهذه الإرادة لا يحصل إتّباعها إلا لمن سبقت له بذلك الإرادة الكونية، فتجتمع الإرادة الكونية والشرعية في حق المؤمن الطائع وتتفرد الكونية في حق الفاجر العاصي، فاللّه سبحانه دعا عباده عامة إلى مرضاته، وهدى لإجابته من شاء منهم كما قال تعالى: ($! ª f%ãb(4‹Î #Š ¡$9 ¡»=Ð r%ö ” B` „±$ã 4‹Î ÅŽÞ 8ÉóB )[٢١]. فعمم سبحانه الدعوة وخص الهداية بمن شاء ( bÎ 7/‘ qè ã=Ð Î` J `Ê @|ã ` ™Î<#%¾ r qè ã=Ð ûïÏ%Gôg3ßJ9)[٢٢][٢٣].

وقد يظن ظانٌّ أن الإرادة بمعنى الشوق أو الاشتهاء إلا أن بعض المحققين قد فصّل في ذلك القول موضحا أن الإرادة تختلف عن الشوق في كونها الإجماع وتصميم العزم بخلاف الشوق الذي هو جبليّ وفطريّ، ولذلك قد يريد الإنسان ما لا يشتهيه كالأدوية ذات الطعم المر لكنها نافعة فيريدها الإنسان لما فيها من النفع برغم من طعمها غير المقبول، وقد يشتهى ما لا يريده كالأطعمة اللذيذة بالنسبة إلى العاقل الذي يعلم ما فيها من الضرر.

فالإرادة ميل اختياري والشوق ميل جبلي، ولذا يعاقب الإنسان أحيانا بإرادة المعصية لما فيها عندئذ من التصميم والعزم كمن يرد الإلحاد بظلم في المسجد الحرام فيؤاخذه اللّه تعالى على هذا النوع من الإرادة وإن لم تخرج إلى حيّز الفعل والتطبيق قال تعالى:

---

[٢٠] النساء ٢٦

[٢١] يونس ٢٥

[٢٢] النحل ١٢٥

[٢٣] انظر أعلام السنة المنشورة للحكمى ص ٢٠٥ طبع ونشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة بالمملكة العربية السعودية ط ثانية - تحقيق حازم القاضى ١٤٢٢هـ.

"وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ"[٢٤] بينما لا يعاقب العبد لمجرد اشتهاء المعصية[٢٥] .

أما المشيئة:

فهى عند بعض العلماء كالإرادة سواء فلا فرق بينهما ، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن المشيئة في الأصل هي: إيجاد الشيء وإصابته، وإن كان العرف قد يقضى باستعمال المشيئة موضع الإرادة فالمشيئة من الله تعالى هي الإيجاد، ومن الناس هي الإصابة، والمشيئة من الله تقتضي وجود الشئ ولذلك قيل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والإرادة منه لا تقتضي وجود المراد لا محالة وقد تقدم هذا البيان، ألا ترى قوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله أيضا (وما الله يريد ظلما للعباد) ومعلوم أنه قد يحصل العسر والتظالم فيما بين الناس. فهو مراد لله كونا لا شرعا[٢٦] .

وكلمة المشيئة هي إيجاد الشيء: بمعنى أن الشيء قبل وجوده في علم الله إما أن يوجد وإما ألا يوجد فيستوى الطرفان "الوجود والعدم" فتتعلق المشيئة بأحد الطرفين على الآخر فيوجد الشيء أو لا يوجد بمشيئة الله وقد أشار الإمام الألوسي إلى هذا المعنى فقال رحمه الله: "والمشيئة عندنا – أهل السنة – صفة مرجحة لأحد طرفي المقدور"[٢٧] .

---

[٢٤] الحج ٢٥

[٢٥] راجع فى هذا المعنى الفروق اللغوية للعسكرى ٣٥/١ وكليات أبى البقاء الكفومى بتصرف ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

[٢٦] غريب القرآن للأصفهانى بتصرف ٢٧١/١، ومفردات القرآن للراغب الأصفهانى ١ / ٨،٦ وراجع فيه أيضا تفسير روح المعانى للألوسى ١٩٦/١

[٢٧] روح المعانى للألوسى ٢،١/١

الترادف بين الإرادة والمشيئة:

سبقت الإشارة أن من العلماء واللغويين من سوى بين الإرادة والمشيئة ومن هؤلاء صاحب القاموس المحيط حيث قال: "والإرادة المشيئة"[٢٨] ، وصاحب مختار الصحاح يقول أيضا: "المشيئة الإرادة"[٢٩] كما ذهب إلى ذلك أيضا الإمام الشافعى رحمه الله تعالى حيث قال في كتابه "أحكام القرآن" ما نصه: "فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمَشِيئَةُ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ وَالْمَشِيئَةُ إِرَادَةُ اللَّهِ".

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا تَشَاءُونَ إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} فَأَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ[٣٠] .

فبعد أن أوضح أن المشيئة له دون خلقه نص على أن مشيئة الله هى إرادته ولعل الشافعى رحمه الله يقصد الإرادة الكونية التى تقتضى الوقوع والتحقق.

كما نص ابن سيده في إعراب القرآن الكريم على أن المشيئة بمعنى الإرادة فقال: "شاء بمعنى أراد"[٣١] ونفس النص عند الإمام أبى حيان في تفسيره[٣٢] ، وموطن آخر من تفسيره لقوله تعالى: "وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ" يقول رحمه الله: ثم ذكر أنه يرزق المؤمنين، وهم الذين يحبهم، بغير حساب إشارة إلى سعة الرزق وعدم التقتير والتقدير، وأعاد ذكرهم بلفظ: من يشاء، تنبيهاً على إرادته لهم، ومحبته إياهم، واختصاصهم به، إذ لو قال: والله يرزقهم بغير حساب، لفات هذا المعنى من ذكر المشيئة التي هي الإرادة[٣٣] ، فقد نص على أن المشيئة هى الإرادة، كما ذكر ذلك أيضا

---

[٢٨] القاموس المحيط ١/ ٣٧٩

[٢٩] مختار الصحاح ١/ ١٦٨

[٣٠] أحكام القرآن للشافعى ١/ ٢٩

[٣١] إعراب القرآن لابن سيده ١/ ٧٦

[٣٢] البحر المحيط لأبى حيان ١/ ١٠٢

[٣٣] البحر المحيط ٢/ ٣١٦

الإمام الألوسي رحمه الله في تفسيره حيث قال: "والمشيئة عند المتكلمين كالإرادة سواء"[٣٤].

ثم يطالعنا ابن عاشور في تحريره بما يتوافق وما ذكره أبوحيان والألوسي من ترادف الإرادة والمشيئة ويجعل تعاقبهما من قبيل التفنن في الكلام هروبا وخروجا عن الملل فيقول: والإرادة: مرادف المشيئة، فالتعبير بها بَعد قوله: "ما نشاء" تفنن"[٣٥].

وابن عاشور كما ترى اكتفي بالحكمة الظاهرة وهى التفنن، ولكن تعاقبهما في آية واحدة يؤكد أن بينهما فارقا، تمشيا مع ما اشتهر من أن بعض الألفاظ إذا اجتمعا اختلفا وإذا افترقا اتفقا.

ولم يكن هذا هو الموطن الوحيد الذي سوى فيه ابن عاشور بين الإرادة والمشيئة ولكن بالإضافة إلى هذا الموطن نجده عند تفسير قوله تعالى: ($$Br ª! $Ïã/f% $VtB Š$7Ïèù) [٣٦] يقول: فعل {يريد} يطلق بمعنى المشيئة كقوله: (Bã/f% ª! ŠÏ @èd æø 6àN Bô 8•m) [٣٧] ويطلق بمعنى المحبة كقوله: ($Bé/f% ã$N Ë` 5hé) [٣٨]، فلما وقع فعل الإِرادة في حيّز النفي اقتضى عموم نفي الإِرادة بمعنييها على طريقة استعمال المشترك في معنييه، فالله تعالى لا يحب صدور ظلم من عباده ولا يشاء أن يَظلِم عبادَه"[٣٩].

فقد أوضح هنا أن من إطلاقات الإرادة: المشيئة.

---

[٣٤] روح المعانى للألوسى ١/ ١٩٦

[٣٥] التحرير والتنوير لابن عاشور ٥/ ٣٨٣

[٣٦] غافر ٣١

[٣٧] المائدة ٦

[٣٨] الذاريات ٥٧

[٣٩] التحرير والتنوير ٣ / ٤٣٢

وقد بوب لهما البخارى فقال باب في المشيئة والإرادة فذكرهما بصيغة الترادف، وأورد في هذا الباب آيات فيها لفظ الإرادة وأخرى فيها لفظ المشيئة[٤٠].

المبحث الثانى: مسائل في المشيئة

المشيئة في الكلام أدب مع الله حتى في الثوابت:

من المسلّم به لدى كل من آمن باللّه تعالى ربا أن المستقبل فقط بيد اللّه ولا يعلم الغيب إلا اللّه: (Ó§ ÿøR " Íß‰? $Br Ö‰nöΝ$'Î $B Ð=è$ƒr] ó$#Ú^ Í\ãr ÿã$¡ 9$#Nü ¼çn‰Yã ©!$bÎ) É ó$#ßï$ÿB ¼çn‰Yãr)[٤١] ("7•Îz ΟŠÎæ ©!$bÎ ßNqßJ? <Ú ö‘r& Äd'Î 6§ ÿøR " Íß‰? $Br #‰xî Ü=Å¡ò6 ? #ŒΒ$B ÏM»Jè=à 'Î 7πm ŵr $gßJ=è÷ƒ ωÎ) p%'r `B áÝ)ó¡@ $Br Ìós7ø9$#r Îhy9ø9$# † Î $B Ð=è$ƒr qèd ωÎ) !$gßJ=è÷ƒ Ÿw Ç'ö¨Ν$# (&ûüÎ7B 5=»GÏ 'Î ωÎ) §Î$ƒ Ÿwr 5=ô' Ÿwr Ç'ö¨Ν$#)[٤٢].

ولذا يقال: إنه لا يتكلَّم عن المستقبل بالجزم إلا اللّه تعالى، أو من ساء أدبه في الحديث مع اللّه تعالى، فلا بد أن نعيد الأمور إلى نصابها، ونرد العلم إلى اللّه تعالى وأن نقدم مشيئة اللّه تعالى عندما نتحدث عن المستقبل وهو خُلُقٌ من خلُقِ رسول اللّه r فقد كان صلوات اللّه عليه لا يتحدث عن مستقبل إلا بالمشيئة ولما حدث مرة أن تكلم عن الغد من دون استثناء عاتبه اللّه تعالى بقوله: (Ÿwr ?àq9£ ±ì$("ãô ìû' ù$Öã@ ŒÏ9 •š Î‰#)[٤٣] يكاد يحصر المستقرئ على نص لرسول اللّه يتعلق بالمستقبل خال من المشيئة حتى في الأمور الثوابت كالموت مثلا فكل نفس ذائقة الموت كما أخبر القرآن الكريم ومع

---

[٤٠] راجع صحيح البخارى ٢٤ / ٣٢١ باب رقم ٣١

[٤١] لقمان ٣٤

[٤٢] الأنعام ٥٩

[٤٣] الكهف ٢٣ وسبب نزولها أن وفدا سأل النبى r عن عدة أسئلة كالروح وذى القرنين فوعدهم النبى بالإجابة من غدهم دون أن يستثنى فعاتبه اللّه فى هذا معلما له ولأمته أدب المشيئة. راجع سبب النزول فى ابن جرير الطبرى ١٧/ ٦٤٤.

هذا نجد النبي عند الحديث عن الموت يقدم المشيئة فيقول وقد خرج يوما إلى المقابر: "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون"[٤٤].

ولذا يعقب ابن العربي عند حديثه عن قوله تعالى: {وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} بقوله: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: هَذَا تَأْدِيبٌ مِنْ اللَّهِ لِرَسُولِهِ، أَمَرَهُ فِيهِ أَنْ يُعَلِّقَ كُلَّ شَيْءٍ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ إذْ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ وَمِنْ نَفِيسِ اعْتِقَادِهِمْ "مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ" لا جَرَمَ فَلَقَدْ تَأَدَّبَ نَبِيُّنَا بِأَدَبِ اللَّهِ حِينَ عَلَّقَ الْمَشِيئَةَ بِالْكَائِنِ لا مَحَالَةَ، فَقَالَ يَوْمًا وَقَدْ خَرَجَ إلَى الْمَقْبَرَةِ: {السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاحِقُونَ}[٤٥].

كما أشار إلى هذا الخلق المحمدى الإمام الزركشى في برهانه عند حديثه عن قوله تعالى: "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين" حيث قال لافتا الأنظار إلى مدى أدب الرسول الكريم مع ربه تعالى فقال: الاستثناء مع تحقق الدخول تأدبا بأدب الله في المشيئة"[٤٦].

كما أشار ابن عاشور إلى صدور هذا الأدب في الحديث مع الله تعالى من شعيب عليه السلام فيقول في تفسيره[٤٧]: "وفي قول شعيب: {إلاّ أنْ يشاء الله ربّنا} تقييدُ عدم العود إلى الكفر بمشيئة الله، وهو يستلزم تقييد الدوام على الإيمان بمشيئة الله، لأن عدم العود إلى الكفر مساو للثبات على الإيمان، وهو تقييد مقصود منه التأدب

---

[٤٤] جزء من حديث عن أبى هريرة رواه مسلم باب ما يقال عند دخول المقابر ٦/ ٢١٩ برقم ٢٢٩٩من حديث عائشة رضي الله عنها والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٨٢.

[٤٥] أحكام القرآن لابن العربي ٥ / ٣٦

[٤٦] البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٤/ ٢٢.

[٤٧] التحرير والتنوير ٥ / ٣٨٣

وتفويض العلم بالمستقبل إلى اللّه، والكناية عن سؤال الدوام على الإيمان من اللّه تعالى كقوله: ($YKƒ‰d ß) ‰è/ $Y/qè=è% øí̈ƒ÷w $Y/‘)[48].

وليس الأنبياء فقط هم المطالبون بهذا الخلُق بل الخلق أجمعون مطالبون بألا يفتأتوا على اللّه وألا يتجرأوا عليه فليقدموا المشيئة على كل شيء ولذلك نرى القرآن الكريم يشن حربا شعواء على هؤلاء المتنطعين الذين ينسبون لأنفسهم المشيئة المطلقة فقال تعالى: ($Br @$±„ br& Wî) b$±„ $ä !ª)[49].

ويبين القرطبى رحمه اللّه أن هذه الآية نزلت ردا على رؤوس الكفر كأبى جهل عندما نسب لنفسه المشيئة المطلقة فيقول رحمه اللّه عند كلامه على قول اللّه تعالى: "لمن شاء منكم أن يستقيم": قال أبو هريرة وسليمان بن موسى: لما نزلت" لمن شاء منكم أن يستقيم" قال أبو جهل: الأمر إلينا، إن شئنا استقمنا، وإن شئنا لم نستقم - وهذا هو القدَر، وهو رأس القدرية - فنزلت[50]: "وما تشاءون إلا أن يشاء اللّه رب العالمين"، فبيّن بهذا أنه لا يعمل العبد خيرا إلا بتوفيق اللّه، ولا شرا إلا بخذلانه.

وقال الحسن: واللّه ما شاءت العرب الإسلام حتى شاءه اللّه لها.

وقال وهب بن منبه: قرأت في سبعة وثمانين كتابا مما أنزل اللّه على الأنبياء: من جعل إلى نفسه شيئا من المشيئة فقد كفر[51].

وفي التنزيل: (öqs9ur $YR& !$uZø9̈$tR öNÍköŽs9Î) sps3Í»n=yJø9$# ãNßgyJ¯=x.ur 4’tAöqyJø9$# $tR÷Ž|³ymur öNÍköŽn=tã ¨@ä. &äóÓx« WxçŒ $B)[52] وقال تعالى: ($Br .%x. C§øÿuZÏ9 br& šÆÏB÷sè? žwÎ) ÈbøŒÎ*Î/ «!$#)[53].

---

[48] آل عمران: ٨

[49] التكوير ٢٩

[50] راجع سبب النزول فى أيضا فى أسباب النزول للواحدي ١/ ٤٤٠

[51] راجع قول وهب فى تفسير ابن عجيبة البحر المديد ٨/ ٣٨٤

[52] الانعام: ١١١

[53] يونس ١٠٠

وقال تعالى: (ãš±„ `B “ ‰ö ©$£Å»9r |M6ö7ôm& ôB “ ‰ö5 ẅ 7R̂)[٥٤] والآي في هذا كثير، وكذلك الأخبار[٥٥] ، فعلى كل مسلم أن يتحلى بهذا الأدب مع اللّه تعالى.

ومن العلماء من يبدع في استنطاق الآيات بفهم جديد حتى يتحلى بالأدب في الحديث عن اللّه فلا ينسب إليه إلا ما يليق به اقتداء بإبراهيم عليه السلام في قوله: (ÅMÊ ÌB #Œ̂r qß3ù „ yêt üÎ Éú)[٥٦] فنسب المرض لنفسه والشفاء للّه مع أن الكل من عند اللّه فيقول الدكتور فاضل السامرائي: "من ذلك قوله تعالى في سورة الرعد "وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ" من فاعل المشيئة؟ اللّه تعالى أم المخلوق؟ تحتمل أن يكون المعنى يضل من يشاء الضلال فيبقيه على ضلاله ويهدي من يشاء الهدى فييسر له طريق الهداية وعلى ذلك فصاحب المشيئة هنا هو العبد وهو الأليق بمقام الأدب مع اللّه تعالى، ويحتمل أن يكون المعنى من يشاء اللّه أن يضله ويهدي إليه من أناب تحتمل - من يشاء - المعنيين واللّه تعالى يقول للشيء إذا أراده كن فيكون. وهذا من أبواب التوسع في المعنى القرآنى[٥٧] .

المشيئة في الدعاء:

قصدت أن أُلحِق هذا العنوان بسابقه لئلا يفهم مما سبق أن المشيئة تحسن في كل شيء على الإطلاق، فهناك أمور لا تحسن فيها المشيئة ومنها الدعاء للّه تعالى فيجب أن يكون على الجزم لا على الاستثناء فلا ينبغى لعبد يدعو اللّه أن يقول اللهم اهدنى إن شئت واعطنى إن شئت، فهى صيغة غير مستحبة في الدعاء.

---

[٥٤] القصص: ٥٦

[٥٥] القرطبى ١٩/ ٢٤٣

[٥٦] الشعراء ٨٠.

[٥٧] لمسات بيانية ٤١٣/١ بتصرف.

فقد ورد نهى صريح من النبى r أن يستثنى العبد في دعائه ففي صحيح البخارى من حديث أنس بن مالك عن رسول الله r أنه قال: "«إِذَا دَعَوْتُمُ اللَّهَ فَاعْزِمُوا فِي الدُّعَاءِ، وَلاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ مُسْتَكْرِهَ لَهُ »[٥٨].

وكذا من حديث أبى هريرة عن النبى r أنه قال: "«لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِى إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِى إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِى إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لاَ مُكْرِهَ لَهُ »[٥٩].

وقد علق الإمام القرطبى رحمه الله على هذه المسألة بقوله: "قال علماؤنا: ولا يقل الداعي: اللهم أعطني إن شئت، اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، بل يعرِّي سؤاله ودعاءه من لفظ المشيئة، ويسأل سؤال من يعلم أنه لا يفعل إلا أن يشاء.

وأيضا فإن في قوله: "إن شئت" نوع من الاستغناء عن مغفرته وعطائه ورحمته، كقول القائل: إن شئت أن تعطيني كذا فافعل، ولا يستعمل هذا إلا مع الغني عنه، وأما المضطر إليه فإنه يعزم في مسألته ويسأل سؤال فقير مضطر إلى ما سأله.

روى الأئمة واللفظ للبخاري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله r : (إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة ولا يقولن اللهم إن شئت فأعطني فإنه لا مستكره له)[٦٠].

قال علماؤنا: قوله: فليعزم المسألة دليل على أنه ينبغي للمؤمن أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء من الإجابة، ولا يقنط من رحمة الله، لأنه يدعو كريما"[٦١].

حقا إن للدعاء فقها وآدابا فمن فَقِه الدعاء رزق الإجابة فقد يسيء العبد الأدب مع الله من حيث لا يدري، والمستقرئ لدعاء الأنبياء في القرآن الكريم يجد أنه مليء بالفقه والأدب والتذلل والاضطرار لله تعالى فهذا سيدنا موسى عليه السلام لما خرج خائفا يترقب وتوجه تلقاء مدين وكان ذلك في سبيل الله وهو يعلم أن الله ناصره لا

---

[٥٨] البخارى ٢٤ / ٣٢٤برقم ٧٤٦٤

[٥٩] البخارى ٢٤ / ٣٢٦برقم ٧٤٧٧

[٦٠] سبق تخريجه قريبا.

[٦١] القرطبى ٢/ ٣١٢

محالة، ومع ذلك نجد في دعائه للّه اضطرارا وتذللا فيقول ما حكاه عنه القرآن الكريم: (ž•Éù Ÿöz ôB ¥‹Î |Mø“R& $Jï ’Î ûÉ ‘ A$)ù èja9$’‹Î #‹q? Ïe$Jg9 4+| ¡ ù)[٦٢].

الاحتجاج بالمشيئة على المعصية:

قد يتذرع من لا فهم له ولا ورع لديه بأهمية المشيئة في أن يحتج بها على ارتكابه المعصية، وهذا الباب لصيق بعلم العقيدة والتوحيد ولكن نذكر منه ما نقيم به الحجة على كلامنا وليس الغرض استقصاء جميع ما قيل في المسألة مع مراعاة الجانب التفسيرى فيما نستدل به فنقول: لا يجوز أن يُحتج بمشيئة اللّه تعالى في المعصية وذلك لأن مشيئة اللّه لا تجبر أحدا على المعصية كما أنها أيضا لا تجبره على الطاعة، فهى مشيئة لا تؤثّر على اختيار العبد، مع التأكيد على أنه لا يقع في كون اللّه إلا ما هو بمشيئة اللّه تعالى، والمسألة تحتاج إلى إنعام نظر فليتنبه إليه، ولقد تناول علماء أهل السنة والجماعة هذا الموضوع فبسطوه في كتبهم وتناولوه بما لا يدع فيه مجالا للشك، ونكتفي هنا بإيراد ما يخدم الموضوع في نطاق كلام المفسرين حتى لا تصير المسألة مسألة عقدية بحته فهذا له مجاله ورجاله.

وفي هذا المقام يطالعنا الإمام الشنقيطى في كتابه العظيم "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب" في قوله تعالى: (™‹àqÃ$!$Ÿ%ïû &Žõqä(öq ©$ä$! ªB$ &Žõ 2òY$ rŸw r#/ä$!$R$ rŸwŸ mS$ZB Ë` «ôÏ)[٦٣]، هذا الكلام الذي قالوه بالنظر إلى ذاته كلام صدق لا شك فيه، لأن اللّه لو شاء لم يشركوا به شيئا ولم يحرّموا شيئا مما لم يحرّمه كالبحائر والسوائب[٦٤] وقد قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللّهُ مَا أَشْرَكُوا}، وقال: {وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ

---

[٦٢] القصص ٢٤

[٦٣] الأنعام ١٤٨

[٦٤] البحيرة: الناقة إذا نتجت خمسة أبطن. والخامس ذكر نَحَرُوه فأكلَه الرجال والنساء. وإن كان الخامس أنثى بَحروا أذنها أي: شَقُّوها. وكانت حراما على النساء لحمها ولبنها فإذا ماتت حلّت للنساء. و السَّائِبَةُ: البعير

نَفْسٍ هُدَاهَا}، وقال: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى}، وإذا كان هذا الكلام الذي قاله الكفار حقا فما وجه تكذيبه تعالى لهم بقوله: (Ÿ2‹Ïº •š .¨>$‰Îï úš Ï` ÔÏïÌ‰ 4Ým {qè‰E Ú™Z$ è@ d@ ãZ‰ 2àN Ïô ëtÕ uç ÷Ï ãqç 9Z$ Îb ?6Îãq cš Îwž$9@£ rÎÞ &RÇÔ Îwž ãÏ ßqb) [٦٥]، ونظير هذا الإشكال بعينه في سورة الزخرف في قوله تعالى: {وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ}.

والجواب: أن هذا الكلام الذي قاله الكفار كلام حق أريد به باطل فتكذيب الله لهم واقع على باطلهم الذي قصدوه بهذا الكلام الحق، وإيضاحه: أن مرادهم أنهم لما كان كفرهم وعصيانهم بمشيئة الله وأنه لو شاء لمنعهم من ذلك فعدم منعه لهم دليل على رضاه بفعلهم فكذبهم الله في ذلك مبيّنا أنه لا يرضى بكفرهم كما نص عليه بقوله: {وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ}، فالكفار زعموا أن الإرادة الكونية يلزمها الرضى وهو زعم باطل بل الله يريد بإرادته الكونية ما لا يرضاه بدليل قوله: {خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} مع قوله: {وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} والذي يلازم الرضى حقا إنما هو الإرادة الشرعية والعلم عند الله تعالى[٦٦].

فتدبر كلام هذا العالم الفذ الذي دفع هذا الإيهام الذي قد يتسرب إلى ضعاف النفوس بالتذرع بالمشيئة في مجال معصية الله تعالى وحاشا لله أن يرضى لعباده الكفر.

وفي آية الزخرف يفصل ابن عاشور الكلام فيها تفصيلا يوضح من خلاله أن الخلاف مرجعه الخلط بين المصطلحات فيقول: "يقولون: لو شاء الله ما عبَدْنا الأصنام، أي لو أن الله لا يحب أن نعبدها لكان الله صرفنا عن أن نعبدها، وتوهموا أن هذا قاطع لجدال النبي ﷺ لهم لأنهم سمعوا من دينه أن الله هو المتصرف في الحوادث فتأولوه على غير المراد منه.

يُسَيَّب بِنَذْر يكون على الرجل إن سلّمه الله من مرض أو بلغه منزله أن يفعل ذلك. راجع غريب القرآن لابن قتيبة ١/ ١٤٧

[٦٥] الانعام ١٤٨.

[٦٦] دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشنقيطي ١/ ٣٨

وهذه المقالة مثارها تخليط العامة والدهماء من عهد الجاهلية بينَ المشيئة والإرادة، وبين الرضى والمحبة، فالعرب كانوا يقولون: شاءَ اللّه وإن شاء اللّه، وقال طرفة[٦٧] :

فلو شاء ربّي كنت قيس بن خالد ..... ولو شاء ربّي كنت عَمرو بن مَرثد

فبنوا على ذلك تخليطاً بين مشيئة اللّه بمعنى تعلق إرادته بوقوع شيء، وبين مشيئته التي قدَّرها في نظام العالم من إناطة المسببات بأسبابها، واتصال الآثار بمؤثراتها التي رتبها اللّه بقدَر حين كوَّن العالم ونظَّمه وأقام له سنناً ونواميس لا تخرج عن مدارها إلاّ إذا أراد اللّه قلب نظمها لحكمة أخرى. فمشيئة اللّه بالمعنى الأول يدل عليها ما أقامه من نظام أحوال العالم وأهله. ومشيئته بالمعنى الثاني تدل عليها شرائعه المبعوث بها رسُلُه.

وهذا التخليط بين المشيئتين هو مثار خبط أهل الضلالات من الأمم، ومثار حيرة أهل الجهالة والقصور من المسلمين في معنى القضاء والقدر ومعنى التكليف والخطاب[٦٨] .

كما يؤكد هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول في قوله تعالى: (Wĵ brã$±@ $Br b& $ä$±„ ! ª ‘ >•$$è»=Üü šú)[٦٩]: أخبر أن مشيئتهم موقوفة علي مشيئته، ومع هذا فلا يوجب ذلك وجود الفعل منهم ؛ إذ أكثر ما فيه أنه جعلهم شائين، ولا يقع الفعل منهم حتى يشاؤه منهم، كما في قوله تعالى: {فَمَن شَاء ذَكَرَهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَن يَشَاء اللَّهُ}، ومع هذا، فلابد من إرادة الفعل منهم حتى يريد من نفسه إعانتهم وتوفيقهم.فهنا أربع إرادات: إرادة البيان، وإرادة المشيئة، وإرادة الفعل، وإرادة الإعانة. واللّه أعلم[٧٠] .

وهذه المسألة عدها الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر الشريف من الشبه التى ينبغى التصدى لها وتمحيصها فيقول في وسيطه: "ونريد أن نزيد هذه الشبهة

---

[٦٧] ديوان طرفة بن العبد ١/ ٩

[٦٨] التحرير والتنوير ١٣/١٩١

[٦٩] التكوير: ٢٩

[٧٠] مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/ ١٥٤

القديمة الحديثة تمحيصا وكشفا ودفعا فنقول لأولئك الذين يبررون ارتكابهم للموبقات بأنها واقعة بمشيئة الله: نحن معكم في أنه لا يقع في ملكه - سبحانه - إلا ما يشاؤه، فالطائع تحت المشيئة والعاصى تحت المشيئة، ولكن المشيئة لم تجبر أحدا على طاعة أو معصية.

ولقد شاء الله تعالى أن يجعل في طبيعة البشر الاستعداد للخير والشر، ووهبهم العقل ليهتدوا به وأرسل إليهم الرسل لينموا فيهم استعدادهم وسنّ لهم شريعة لتكون مقياساً ثابتا لما يأخذون وما يدعون كى لا يتركهم لعقولهم وحدها، وإذن مشيئة الله متحققة حسب سنته التى ارتضاها مختارا وهو قادر على اختيار غيرها وعلى تغييرها وتبديلها متحققة سواء اتخذ العبد طريقه إلى الهدى أو إلى الضلال، وهو مؤاخذ إن ضل ومأجور إذا اهتدى.

غير أن سنة الله اقتضت أن من يفتح عينه يبصر النور، ومن يغمضها لا يراه، كذلك من يفتح قلبه لإدراك دلائل الإيمان يهتدي. ومن يحجب قلبه عنها يضل، سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا.

وإذن فزعم الزاعمين بأن الله شاء هذا على معنى أنه أجبرهم عليه فهم لا يستطيعون عنه فكاكا إنما هو زعم باطل لا سند له من العلم والتفكير الصحيح فإن المشيئة الإلهية لها سنة تقيدت بها، وهذه السنة هى أنه لا جبر على طاعة ولا قسر على معصية.

وتقرير ذلك يؤخذ من قوله تعالى: (@è ù T$ç fp$6»÷óp ù=ö ©$ä 9g‰1ä3N &øHèüû)[٧١] أي: فلو شاء أن يكرهكم ويفرض هدايتكم بقدرته وقدره لهداكم، ولكنه لم يشأ إجباركم على الضلالة فهى مشيئة المنح والتيسير وليست مشيئة الإلجاء والتسخير قال - تعالى - {فَأَمَّا مَنْ أعطى واتقى وَصَدَّقَ بالحسنى فَسَنُيَسِّرُهُ لليسرى وَأَمَّا مَن بَخِلَ واستغنى وَكَذَّبَ بالحسنى فَسَنُيَسِّرُهُ للعسرى}[٧٢].

---

[٧١] الأنعام ١٤٩

[٧٢] الوسيط للدكتور محمد سيد طنطاوى ١/ ١٥٦١. بتصرف خفيف.

هذا ولا يفهم من كلام الشيخ طنطاوى نفي التقدير السابق للقضاء والقدر فالله تعالى قدّر مقادير الخلائق قبل خلقهم بخمسين ألف سنة كما في حديث مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أن النبى r قال: "إن الله قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء"[٧٣] ولكن هذا التقدير لا يتنافى مع اختيار العبد للطاعة أو المعصية والتى هى مناط التكليف وإلا لما صح منه تعالى تعذيب العاصى على معصيته.

بل إن النبى r سمى من يحتج بالمشيئة في المعصية أو التكاسل عن آداء ما فرضه الله تعالى مجادلا، والجدال كما هو معروف منهى عنه خاصة فيما لا يفيد فيما روى الإمام البخارى في صحيحه بسنده المتصل عن عَلِيَّ بْنَ أَبِى طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ r طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ r لَيْلَةً فَقَالَ لَهُمْ «أَلاَ تُصَلُّونَ». قَالَ عَلِىٌّ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ r حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَىَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهْوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَيَقُولُ «وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلاً»[٧٤] .

الاستثناء في الإيمان:

هذه مسألة من المسائل الهامة في مبحث الإيمان وقد تنوعت فيها آراء العلماء ولكل وجهة نظره وقد أجاد الشيخ عبد الله بن جبرين في عرضه لهذه القضية في شرحه للعقيدة الطحاوية[٧٥] حيث بسط فيها الكلام موضحا آراء العلماء فرأيت أن أنقل كلامه هنا بتصرف يليق بالمقام دون إخلال بالمعنى المراد يقول الشيخ: "مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول - أي: الرجل- : أنا مؤمن إن شاء الله، أنا مسلم إن شاء

---

[٧٣] صحيح مسلم برقم ٢٣٥٣ باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٤/ ٢٠٤٤

[٧٤] البخارى ٢٤/ ٣٢٥برقم ٧٤٦٥

[٧٥] شرح العقيدة الطحاوية عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جبرين ٣/ ٤٦

الله، فمن العلماء من يوجبه، ومنهم من يحرم الاستثناء، ومنهم من يجوزه ولا يوجبه، أو يوجبه في حال دون حال.

قول من يوجب الاستثناء في الإيمان:

ذهب إلى هذا بعض الأشاعرة ومن تبعهم فيوجبون أن يقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله.

ثم تجاوزوا ذلك فصاروا يستثنون في الأشياء الظاهرة، فإذا صلى أحدهم قال: صليت إن شاء الله. وإذا دخل أو خرج قال: دخلت أو خرجت إن شاء الله.حتى يقول: هذا ثوب إن شاء الله، هذا قلم أو كتاب إن شاء الله؛ مع أنه لا يشك فيه!

وحجتهم في هذا القول أنهم يقولون: أنا لا ندري ما الخاتمة وما هي العاقبة، فإن الإنسان إنما يكون مؤمناً إذا مات على الإيمان، ونحن لا ندري، ربما يحصل من أحدنا غير ما كان عليه، فلذلك يستثنون.

قول من يجيز الاستثناء في الإيمان:

وذهب جماعة إلى جواز الاستثناء لكن من غير شك.

وحجتهم في هذا: أن الله تعالى قد ذكر الاستثناء للتبرك، وذكر الاستثناء في الأمور التي لا يشك فيها، فالنبى **r** جاءته قريش وقالوا له: أخبرنا عن أمور نسألك عنها، فقال: سأخبركم عنها غداً. ولم يقل: إن شاء الله. فعاتبه الله، وقال له: **(** Ÿwr ?àq9£ Ï±$ ‘ôä ’Ô) ù$ä@ Œ’ •š î ‰%# ÈÌÇ)Îw &b „±$ä$! ª **)**[76].

وكذلك عاتب الله أصحاب الجنة الذين ذكروا في سورة القلم، فقال تعالى: **(** Î)$R /=öR»yg ä. $J/ =öR$ &¾ôt» =$ø gY ïÎ) Ó¡ q(# 9‹ ÇÎÏ)] $k ã Á6ÎÛ ïü ÈÐÇ rŸw / ó6[ãqb **)**[77].

---

[76] الكهف:٢٣- ٢٤

[77] القلم:١٧- ١٨

وعليه فالاستثناء عندهم جائز إذا لم يكن عن شك، يقول إنسان: أنا مؤمن إن شاء الله. ولا يقصد بذلك الشك والتوقف، ويقول: أنا سوف أصلي إن شاء الله - ولو كان جازماً- وسوف أصوم إن شاء الله - ولو كان جازماً- ولو لم يكن بذلك متردداً، ولا شاكاً فيما هو جازم عليه.

قول من يحريم الاستثناء في الإيمان:

وأما من يحرمه: فكل من جعل الإيمان والإسلام شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم: الشكاكة.

ومعلوم أن من نطق بالشهادتين دخل في الإسلام، فإذا دخل في الإسلام فليس شاكاً فيه. فكذلك - أيضاً- إذا دخل في الإيمان لم يكن شاكاً فيه، فيمنعون الاستثناء، ويحرمون أن يقول الإنسان: أنا مؤمن إن شاء الله. بل يقول أحدهم: أنا مؤمن حقاً. كما يقول: أنا مسلم حقاً.

قول من يجيز الاستثناء في الإيمان دون الإسلام:

وهذا ما ذهب إليه جمهور أهل السنة والجماعة ؛ حيث لا يرون الاستثناء في الإسلام كما يرونه في الإيمان؛ لأن الإسلام غير الإيمان، فالإيمان درجات، والناس فيه طبقات: منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم؛ فالإسلام هو أقل هذه الدرجات، وليس وراءه إلا الكفر؛ فمن لم يكن مسلماً كان كافراً، وأما من لم يكن مؤمناً فقد يكون مسلماً، لأن من نطق بالشهادتين أصبح مسلماً، وتميز عن غيره من الكفار، فتجري عليه أحكام الإسلام[٧٨].

قال تعالى: {قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}.

---

[٧٨] الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة عبد الله بن عبد الحميد الأثري ١/ ٥٨

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٧٩] - رحمه اللّه - عن هذه الآية: وهذه الآية مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام، قال الميموني: سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في أنا مؤمن إن شاء اللّه؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء اللّه، وأقول: مسلم ولا أستثني. قال: قلت لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال لي: نعم. فقلت له: بأي شيء تحتج؟ قال لي: {قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا}.

أقول: وعليه يجوز أن يقول المسلم: "أنا (مسلم - مؤمن) إن شاء اللّه" بغرض التأدب مع اللّه تعالى وأنه لا يعلم ما تكون عليه خاتمته وكان قصده الكمال، يعني: أن اللّه يوفقني لأن أكمل أعمال الإيمان، وآتي بكل ما أمرت به، وبكل ما هو من الإيمان، وهذا علمه عند اللّه، فإذا شاء اللّه وفقني لذلك، ولم تزل الأنبياء والأكابر يخافون العاقبة وانقلاب الأمر؛ ألا ترى إلى قوله الخليل - عليه السلام - : (‘ Ê$Ï_ôè@ d»‹# $#6ø$ ä#Ÿ$ $r _ôãÏÍ Ó r/Íoÿ 0 b& è%çÏ‰$ {F Ð$Y P) [٨٠] وكان النبى r يقول: «يا مُقَلِّبَ القُلُوبِ والأَبْصَارِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِيْنِكَ وطاعَتِكَ»[٨١].

وهذا ما تطمئن إليه النفس في المسألة. فالتوسط في كل شيء بين طرفين نقيضين "التفريط والإفراط" فلا نوجب الاستثناء في كل شيء حتى نغالى فيه، ولا نحرمه حتى يسوء الأدب مع اللّه ولكن نجيزه باعتبار وننكره باعتبار آخر كما اتضح من خلال ما سبق.

المشيئة في اليمين:

---

[٧٩] مجموع الفتاوى ٧/ ٢٥٣

[٨٠] إبراهيم: ٣٥

[٨١] السنن الكبرى للنسائى ٤/ ٤١٤ من حديث النواس بن سمعان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى برقم ٨٫٢٢ وقال صحيح على شرط مسلم، وابن حبان فى صحيحه كتاب الأدعية برقم ٩٤٧

القسم واليمين في شرع اللّه له أحكام خاصة به من حيث الوقوع والتكفير عنه والحنث فيه وغير ذلك وهنا نشير فقط إلى حكم الاستثناء بالمشيئة في اليمين هل يوقعه أم لا؟ بمعنى إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء اللّه هل يقع الطلاق أم لا؟

ذهب الحنفية والشافعية إلى أن الاستثناء بالمشيئة مبطل للطلاق أى لا يقع الطلاق به وخالف الحنابلة والمالكيّة، وقالوا: لا يبطل الطّلاق به - أي يقع به الطّلاق - [٨٢].

وفرق صاحب المغنى بين هذه الصيغة وبين أن يقول الرجل لزوجته أنت طالق إلا أن يشاء اللّه فقال: "فإن قال أنت طالق إلا أن يشاء اللّه طلقت" ووافق أصحاب الشافعي على هذا في الصحيح من المذهب لأنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم[٨٣].

وقد علل الإمام الرازي رحمه اللّه تعالى بحكم مذهبه الشافعى لما ذهب إليه الشافعية بقوله: "إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء اللّه لم يقع الطلاق فما السبب فيه؟ قلنا السبب هو أنه لما علق وقوع الطلاق على مشيئة اللّه لم يقع إلا إذا عرفنا وقوع الطلاق ولا نعرف وقوع الطلاق إلا إذا عرفنا أولاً حصول هذه المشيئة لكن مشيئة اللّه تعالى غيب فلا سبيل إلى العلم بحصولها إلا إذا علمنا أن متعلق المشيئة قد وقع وحصل وهو الطلاق فعلى هذا الطريق لا نعرف حصول المشيئة إلا إذا عرفنا وقوع الطلاق ولا نعرف وقوع الطلاق إلا إذا عرفنا وقوع المشيئة فيتوقف العلم بكل واحد منها على العلم بالآخرة، وهو دور والدور باطل فلهذا السبب قالوا الطلاق غير واقع[٨٤].

أما الاستثناء في اليمين غير الطلاق ففيه أيضا تفصيل تناوله ابن قدامة في مغنيه حيث قال: "يصح الاستثناء في كل يمين مكفرة كاليمين باللّه والظهار والنذر وقال ابن أبي موسى: من استثنى في يمين تدخلها كفارة فله ثنياه لأنها أيمان مكفرة فدخلها

---

[٨٢] راجع الموسوعة الكويتية للفقه الإسلامي مادة طلق.

[٨٣] المغنى لابن قدامة ٨/ ٣٨٣

[٨٤] مفاتيح الغيب للرازى ١٩/.١.

الاستثناء كاليمين بالله تعالى فلو قال: أنت علي كظهر أمي إن شاء الله أو لله علي أن أتصدق بمائة درهم إن شاء الله لم يلزمه شيء لأنها أيمان فتدخل في عموم قوله: "من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث"[٨٥].

وإن قال: والله لأشربن اليوم إلا أن يشاء الله أو لا أشرب إلا أن يشاء الله لم يحنث بالشرب ولا بتركه لما ذكرنا في الإثبات ولا فرق بين تقديم الاستثناء وتأخيره في هذا كله فإذا قال: والله إن شاء الله لا أشرب اليوم أو لأشربن ففعل أو ترك لم يحنث لأن تقديم الشرط وتأخيره سواء"[٨٦].

ويزيد الأمر وضوحا ما أورده ابن العربى في أحكامه حيث قال عند تناوله لقوله تعالى: (ª! $ä$±„ b& wÎ) ÇËÌÈ #‰î š• ‰ºŒ @ä$ù ’Î) äó‘ $±Ï9 £9qà)? Ÿwr)[٨٧].

حيث قال: "وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إنَّ مَعْنَاهُ وَاذْكُرْ رَبَّك بِالاسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ لِيَرْتَفِعَ عَنْك الْحَرَجُ دُونَ الْكَفَّارَةِ فَهُوَ تَحَكُّمٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ".

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي مَعْنَى الآيَةِ إرَادَةُ الاسْتِثْنَاءِ الَّذِي يَرْفَعُ الْيَمِينَ الْمُنْعَقِدَةَ بِاَللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ رُخْصَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَدَتْ فِي الْيَمِينِ بِهِ خَاصَّةً لَا تَتَعَدَّاهُ إلَى غَيْرِهِ مِنْ الْأَيْمَانِ، وَهِيَ: الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمْ فَقَالُوا: إنَّ الِاسْتِثْنَاءَ نَافِعٌ فِي كُلِّ يَمِينٍ كَالطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ تَنْعَقِدُ مُطْلَقَةً، فَإِذَا قَرَنَ بِهَا ذِكْرَ اللَّهِ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِثْنَاءِ كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا انْعِقَادَهَا، كَالْيَمِينِ بِاَللَّهِ[٨٨].

تنبيه:

ولما كانت المشيئة صفة من صفات الله تعالى والتى ثبتت له بالعديد من النصوص التى أوردنا بعضها من الكتاب والسنة، فيكون لها نفس خصائص صفات الله الثابتة

---

[٨٥] حديث رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث عبد الله بن عمر كتاب الإيمان برقم ٤٣٤. وفى المسند من حديث ابى هريرة برقم ٨٣,٩

[٨٦] المغنى لابن قدامة ١١/ ٢٢٧

[٨٧] الكهف ٢٣- ٢٤

[٨٨] احكام القران لابن العربي ٣,٨/٥

له من القدم والأزلية، وعليه فمشيئة اللّه تعالى قديمة أزلية لم تنفك عنه أزلا ولن تنفك عنه أبدا، ولا عبرة بقول من يخالف هذا الاعتقاد. كالمعتزلة ومن نحنى منحاهم وهم بذلك مخالفون لما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من إثبات قدم صفة المشيئة للّه تعالى.

المبحث الثالث: الفرق بين الإرادة والمشيئة

بعد أن طفنا حول الإرادة والمشيئة، ووقفنا مع بعض الأحكام المتعلقة بهما أرى أنه حان الوقت في مراس جديد نوضح من خلاله الفرق بين الإرادة والمشيئة من خلال كتاب اللّه تعالى وهو زبدة البحث وهدفه الأصيل فنقول وباللّه التوفيق:

بالرغم من أن بعض العلماء سوّى ما بين الإرادة والمشيئة فهذا لا ينفي أبدا أن يكون بينهما فارق بل فوراق نحاول هنا أن نضع أصابع القارئ عليها ونتلمس أثرها ومرماها:

أولا:

المشيئة من اللّه تقتضى وجود الشيء: بمعنى أنه كل ما شاءه اللّه فهو موجود لا محالة ولا يتخلف سواء أحبه اللّه أم لم يحبه، رضاه أم لم يرضه، بينما الإرادة تفترق عن المشيئة في كونها لا يلزم منها ولا تقتضى وجود المراد، فقد يتخلف مراد اللّه تعالى فسبحانه لا يرضى لعباده الكفر ولا يرضى لهم الظلم وبالرغم من ذلك فأنت ترى بعض الناس متلبسين بالكفر وآخرين بالظلم عكس مراد اللّه ولكنه وفق مشيئته. وهو كما ترى غاية العدالة فمشيئة اللّه وإرادته محايدتان لا تجبران أحدا على طاعته ولا تصرفه عن معصيته، حتى يستحق كل إنسان جزاء فعله هو يوم القيامه دون تأثير أو جبر.

يقول الراغب الأصفهانى في كتابه غريب القرآن: " المشيئة من اللّه تقتضي وجود الشئ ولذلك قيل ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن، والارادة منه لا تقتضي وجود المراد لا محالة، ألا ترى أنه قال (يريد اللّه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - وما اللّه يريد ظلما للعباد) ومعلوم أنه قد يحصل العسر والتظالم فيما بين الناس"[٨٩]

---

[٨٩] غريب القرآن ١/ ٢٧١

ثانيا:

للعبد إرادة مستقلة قد تتفق أو تختلف مع إرادة اللّه وهى مناط التكليف والحساب يوم القيامة وهى أيضا ما تتعلق بالأفعال الاختيارية أى ما فيه افعل ولا تفعل.

أما مشيئة العبد فلا تنفصل عن مشيئة اللّه فلا تكون إلا من بعد مشيئة اللّه تعالى يقول تعالى: "وما تشاءون إلا أن يشاء اللّه".

يوضح هذا الفارق صاحب كتاب غريب القرآن بقوله: "ومن الفرق بينهما – أى الإرادة والمشيئة - أن إرادة الإنسان قد تحصل من غير أن تتقدمها إرادة اللّه فإن الإنسان قد يريد أن لا يموت ويأبى اللّه ذلك، ومشيئته- أى العبد - لا تكون إلا بعد مشيئته - أى اللّه تعالى - لقوله (وما تشاءون إلا أن يشاء اللّه) روى أنه لما نزل قوله (لمن شاء منكم أن يستقيم) قال الكفار الأمر إلينا إن شئنا استقمنا وإن شئنا لم نستقم، فأنزل اللّه تعالى (وما تشاءون إلا أن يشاء اللّه) وقال بعضهم: لولا أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة اللّه تعالى وأن أفعالنا معلقة بها وموقوفة عليها لما أجمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع أفعالنا نحو (ستجدني إن شاء اللّه من الصابرين - ستجدني إن شاء اللّه صابرا - يأتيكم به اللّه إن شاء - ادخلوا مصر إن شاء اللّه - قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء اللّه - وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء اللّه ربنا - ولا تقولن لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء اللّه)."[٩٠]

وينص على ذلك الإمام الشافعى أيضا في أحكامه حيث ورد فيه: " فِي كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) الْمَشِيئَةُ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ وَالْمَشِيئَةُ إرَادَةُ اللَّهِ. يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا تَشَاءُونَ إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} فَأَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ."[٩١]

فجعل المشيئة كلها للّه ولا يستقل العبد بمشيئة دون خالقه تعالى.

ولما سئل الشافعى عن هذه المسألة أنشأ يقول:

ما شئتَ كان وإن لم أشأْ ❖❖❖ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن"[٩٢]

---

[٩٠] غريب القرآن للأصفهانى ١/ ٢٧١

[٩١] أحكام القرآن للشافعى ١/ ٢٩

ومما يؤكد هذا المعنى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عند تناوله لقوله تعالى: (šú üÛ=»è$$•› ‘ ª! $ä$±„ b& wÎ) brâ$±@ $Br)[٩٣] حيث قال: "أخبر أن مشيئتهم موقوفة علي مشيئته، ومع هذا، فلا يوجب ذلك وجود الفعل منهم؛ إذ أكثر ما فيه أنه جعلهم شائين، ولا يقع الفعل منهم حتي يشاؤه منهم، كما في قوله تعالى: {فَمَن شَاء ذَكَرَهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَن يَشَاء اللَّهُ} ومع هذا، فلابد من إرادة الفعل منهم حتي يريد من نفسه إعانتهم وتوفيقهم. فهنا أربع إرادات: إرادة البيان، وإرادة المشيئة، وإرادة الفعل، وإرادة الإعانة. والله أعلم"[٩٤].

ثالثا:

المشيئة تتعلق بإيجاد الشيء فقط فكل ما يشاءه الله يوجد لا محالة فمشيئته تعالى لا تتخلف، أما الإرادة فهى تتعلق إما بإيجاد الشيء أو عدم إيجاده يقول تعالى: "يُرِيدُ اللَّهُ أَلا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الآَخِرَةِ"[٩٥] فالإرادة هنا تعلقت بعدم إيجاد الفعل حيث نفت إرادةُ الله أن يكون لهم حظ في الآخرة.

رابعا:

يشاء الله ما يحب وما لا يحب ولا يريد إلا ما يحب: بمعنى أن المشيئة ليست دليلا على محبة الله ولا رضاه بالشيء فقد يشاء الله شيئا يبغضه ولا يرتضيه كمشيئة الله بكفر فلان كما أوضحناه آنفا، وهذا بخلاف مراد الله تعالى الذي لا يتعلق إلا بما يحبه الله تعالى بغض النظر عن وقوعه أو عدم وقوعه. فهناك فارق بين المحبة وبين الوقوع يقول الشيخ ابن عثيمين في تفسيره لسورة البقرة: "{أن ينَزِّل الله من فضله على

---

[٩٢] انظر الكشف والبيان للثعلبى ٢/ ٥٧، ومفردات القرآن للراغب ١/ ٨،٦ ط دار القلم بيروت.

[٩٣] التكوير: ٢٩

[٩٤] مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/ ١٥٤ وقد أوردنا هذا الكلام عند الكلام عن الاحتجاج بالمشيئة فى المعصية.

[٩٥] آل عمران ١٧٧

من يشاء} ومن فوائد الآية: إثبات مشيئة اللّه عزّ وجلّ؛ لقوله تعالى: {على من يشاء}؛ وهي عامة فيما يحبه اللّه وما لا يحب".[٩٦]

كما ذكره الإمام الفخر الرازى عند تفسيره لقوله تعالى: {لِمَن يَشَاء ويرضى}: يمكن أن يقال {ويرضى} لتبيين أن قوله {يَشَاء} ليس المراد المشيئة التي هي الرضا، فإن اللّه تعالى إذا شاء الضلالة بعبد لم يرض به، وإذا شاء الهداية رضي فقال: {لِمَن يَشَاء ويرضى} ليعلم أن المشيئة ليست هي المشيئة العامة، إنما هي الخاصة.[٩٧]

فاللّه يشاء ما يحب وما لا يحب، وهذا بخلاف ما ذهب إليه المعتزلة من أن اللّه لا يشاء إلا ما يحب ولذلك اختلف أهل السنة والمعتزلة حول تفسير قوله تعالى: "قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا"وقد عرض لنا هذا الخلاف الإمامان ابن عادل والنيسابورى كل في تفسيره واللفظ لابن عادل حيث قال: "استدل أهل السنة بهذه الآية على أنه تعالى قد يشاء الكفر، واستدل المعتزلة بها على أنه لا يشاء إلا الخير. فأمّا وجه استدلال أهل السنة فمن وجهين:

الأول: قوله: {إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللّه مِنْهَا} يدل على أن المنجي من الكفر هو اللّه تعالى، ولو كان الإيمان يحصل بخلق العبد، لكانت النجاة من الكفر تحصل للإنسان من نفسه لا من اللّه تعالى وذلك على نقيض قوله {إِذْ نَجَّانَا اللّه مِنْهَا}.

الثاني: أن معنى الآية أنه ليس لنا أن نعود إلى ملتكم إلا أن يشاء اللّه أن يعيدنا إلى تلك الملة، وتلك الملة كفر، فكان هذا تجويزاً من شعيب عليه السلام أن يعيدهم إلى الكفر.

---

[٩٦] تفسير ابن عثيمين ٣/ ٢١٧

[٩٧] الرازى ٤٢٦/١٤

قال الواحدي: ولم تزل الأنبياء والأكابر يخافون العاقبة وانقلاب الأمر؛ ألا ترى إلى قول الخليل - عليه السلام - : (‘ Ê$ ôè_@ d»‹#$6#$ ä#Ÿ$ $_ôãÏ_Ó r/Ï_Ó &b R¡èç‰% P$ŸÓ F$) [98] وكان محمد r يقول: «يا مُقَلِّبَ القُلُوبِ والأَبْصَارِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِيْنِكَ وطاعَتِكَ». وقال يوسف - عليه السلام - : (?q@Ï_Ó ä ôqîÿV$) [99].

وتمسك المعتزلة بهذه الآية على صحة قولهم من وجهين:

الأول: أن ظاهر قوله {وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء اللّه} يقتضي أنه لو شاء اللّه عودنا إليها لكان لنا أن نعود إليها، وذلك يقتضي أن كلَّ ما شاء اللّه وجوده كان فعله جائزاً مأذوناً فيه ولم يكن حراماً، قالوا: وهذا عين مذهبنا أن كل ما أراد حصوله كان حسناً مأذوناً فيه، وما كان حراماً ممنوعاً منه لم يكن مراداً للّه تعالى.

الثاني: أن قولهم: «لنخرجنّك أو لتعودُنَّ» لا وجه للفصل بين هذين القسمين على قول الخصم، لأن على قولهم خروجهم من القرية بخلق اللّه وعودهم إلى تلك القرية أيضاً بخلقه، وإذا كان حصول القسمين بخلق اللّه، لم يبق للفرق بين القسمين فائدة [100].

وقد دللنا من قبل على صحة ما ذهب إليه أهل السنة من أن اللّه يشاء ما يحب وما لا يحب.

خامسا:

الإرادة تنسب حقيقة للّه ولغير اللّه، فاللّه يريد إرادة حقيقية ولا شك، كما أن للعبد إرادة حقيقية أيضا والتى هى مناط التكليف، بل لو لم تكن له هذا الإرادة الحقيقة فيما يتعلق بالأوامر والنواهى لسقط عنه التكليف إذ كيف يجبر اللّه أحدا على فعلٍ

---

[98] إبراهيم: ٣٥

[99] يوسف: ١٠١

[100] اللباب لابن عادل ٧/ ٤٣٣والنيسابورى ٣/٤٧٢

بعينه ثم يحاسبه عليه، هذا بخلاف الأمور التى يكون فيها الإنسان مخيرا ولا دخل لها في التكليف فلا يتعلق بها ثواب ولا عقاب.

أما المشيئة فلا تنسب على الحقيقة إلا للّه تعالى حتى لو نسبت للعبد فهى مشيئة غير حقيقية ولذلك لا تكون إلا بعد مشيئة اللّه تعالى: "وما تشاءون إلا أن يشاء اللّه" وقد ذكرنا من قبل قول الشافعى ونصه في كون المشيئة للّه دون خلقه[١٠١] والمراد من كلام الشافعى أى إطلاقها على الحقيقة.

ومشيئته تعالى عامة في كل شيء سواء كان من أفعاله، أو من أفعال عباده، لقوله تعالى: (qqèù $B ª! $ä$© ö9r)[١٠٢]، وقوله تعالى: (ª! $ä$±„ b& Wt) brâ$±@ $Br)[١٠٣].

وسبق إلى هذا المعنى أيضا صاحب الحجة في القراءات السبع عند تناوله لقوله تعالى: (ã$±„ ß] øm $k]B ô§6Gt Ú ö‘F$ ’Î #Y qã $Y®B 7‹.r)[١٠٤] حيث يقول: "قوله تعالى حيث يشاء يقرأ بالياء والنون فالحجة لمن قرأه بالياء أنه جعل الفعل ليوسف والحجة لمن قرأه بالنون أنه جعل الإخبار بالفعل للّه تعالى لأن المشيئة له لا ليوسف إلا بعد مشيئته عزّ وجلّ"[١٠٥].

فانظر كيف يحتج ابن خالوية على قراءة النون بكونها تثبيت أن المشيئة المطلقة للّه ولا مشيئة ليوسف إلا من بعد مشيئة اللّه تعالى.

وقد أورد ابن أبى حاتم في تفسيره نصا للإمام على كرم اللّه وجهه فقال: "......قيل لعلي: إن هاهنا رجلا يتكلم في المشيئة. فقال له علي: يا عبد اللّه، خلقك اللّه كما يشاء أو كما شئت؟ قال: بل كما شاء. قال: فيمرضك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: بل

---

[١٠١] راجع أحكام القرآن للشافعى ١/ ٢٩

[١٠٢] الأنعام: ١٣٧

[١٠٣] التكوير: ٢٩

[١٠٤] يوسف ٥٦

[١٠٥] الحجة فى القراءات السبع ١/ ١٩٦ لابن خالويه ط دار الشروق – بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠١تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم

إذا شاء. قال: فيشفيك إذا شاء أو إذا شئت؟ قال: بل إذا شاء. قال: فيدخلك حيث شئت أو حيث يشاء؟ قال: بل حيث يشاء. قال: والله لو قلت غير ذلك لضربتُ الذي فيه عيناك بالسيف[١٠٦].

ويطالعنا الإمام البقاعى رحمه الله بتفصيل بديع لهذه المسألة موضحا الغث فيها من السمين، مفندا الآراء الضالة، بألفاظ سهلة واضحة مدللا على ما يقول بمثال واضح لجميع العقول والأذهان وقد رأيت أن أنقل النص بتمامه لحسنة وكمال فائدته حيث يقول رحمه الله: (`B @Å6ãÇÌÈ $V‹Åm $JŠî ã b%. ©$bÎ ª! $ä$±„ b& Wî bră$±@ $Br

$K‹Ï9& $/#‹ ã Nçl; £ã& ûüÏJ»©à9$ ¾ÏmFHq‘ ’Î ä$±„)[١٠٧].

لما أثبت لهم المشيئة التي هي مناط التكليف، وهي الكسب، وكان ربما ظن ظانّ أو ادعى مدّع في خلق الأفعال كما قال أهل الاعتزال، قال نافياً عنهم الاستقلال، لافتاً القول إلى خطابهم .... {وما تشاءون} أي في وقت من الأوقات مشيئة من المشيئات لهذا وغيره على سبيل الاختراع والاستقلال {إلا} وقت {أن يشاء الله} أي الملك الأعلى الذي له الأمر كله، ولا أمر لأحد معه، فيوجد المعاني في أنفسكم على حسب ما يريد ويقدر على ما يشاء من آثارها، وقد صح بهذا ما قال الأشعرية وسائر أهل السنة من أن للعبد مشيئة تسمى كسباً لا تؤثر إلا بمشيئة الله تعالى وتحريكها لقدرة العبد، وانتفي مذهب القدرية الذين يقولون: إنا نحن نخلق أفعالنا، ومذهب الجبرية القائلين: لا فعل لنا أصلا، ومثّل الملوي ذلك بمن يريد قطع بطيخة فحدد سكيناً وهيأها وأوجد فيها أسباب القطع وأزال عنها موانعه ثم وضعها على البطيخة فهي لا تقطع دون أن يتحامل عليها التحامل المعروف لذلك، ولو وضع عليها ما لم يصلح للقطع كحطبة مثلاً لم تقطع ولو تحامل، فالعبد كالسكين خلقه الله وهيأه بما أعطاه من القدرة للفعل، فمن قال: أنا أخلق فعلي مستقلاً به، فهو كمن قال: السكين تقطع بمجرد وضعها من

---

[١٠٦] انظر تفسير ابن أبى حاتم ٩ / ٣٦٣برقم ١٤٦٦٩ ونقله عنه ابن كثير فى تفسيره ٤٠٤/٥

[١٠٧] الإنسان ٣٠ ، ٣١

غير تحامل، ومن قال: الفاعل هو الله، من غير نظر إلى العبد أصلاً كان كمن قال: هو يقطع البطيخة بتحامل يده أو قصبة ملساء من غير سكين، والذي يقول: إنه باشر بقدرته المهيأة للفعل بخلق الله لها وتحريكها في ذلك الفعل كان كمن قال: إن السكين قطعت بالتحامل عليها، بهذا أجرى سبحانه عادته في الناس، ولو شاء غير ذلك فعل، ولا يخفي أن هذا هو الحق الذي لا مرية فيه"[108].

سادسا:

المشيئة تختلف عن الإرادة بكونها لا تنقسم إلى كونية وشرعية كما قدمنا في الإرادة، بل هى كونية محضة كما قاله ابن عثيمين[109] حيث قال: "والمشيئة تختلف عن الإرادة بأنها لا تنقسم إلى كونية، وشرعية؛ بل هي كونية محضة؛ فما شاء الله كان؛ وما لم يشأ لم يكن سواء كان مما يحبه، أو مما لا يحبه؛ قوله تعالى: (ª! $î±„ `B ãÒôã )[110]؛ فهذا لا يحبه؛ وقوله تعالى: ( 5ŠÉóB Þ?Â 4?ã qüèt Û±„ `Br)[111] فهذا يحبه.

سابعا:

الإرادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى، والمشيئة لا تكون إلا لما لم يتراخ وقته، والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبى فيقابل بها إباه وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك في حاله[112].

ثامنا:

---

[108] تفسير البقاعى ٩ / ٣٩١

[109] تفسير ابن عثيمين للآية ٢١٢ من سورة البقرة ٥ / ١٩

[110] الأنعام: ٣٩

[111] الأنعام: ٣٩

[112] الفروق اللغوية ١/ ٣٥

قيل: الإرادة هي العزم على الفعل، أو الترك بعد تصور الغاية، المترتبة عليه من خير أو نفع أو لذة ونحو ذلك. وهي أخص من المشيئة، لأن المشيئة ابتداء العزم على الفعل، فنسبتها إلى الإرادة نسبة الضعف إلى القوة والظن إلى الجزم، فإنك ربما شئت شيئا ولا تريده، لمانع عقلي أو شرعي. وأما الإرادة فمتى حصلت صدر الفعل لا محالة[١١٣].

والشيخ هنا يقصد بقوله: "الإرادة متى حصلت صدر الفعل لا محالة" فقط الإرادة الكونية وإلا فإن الإرادة الشرعية قد يقع مضمونها وقد لا يقع فالله يريد من عباده الطاعة وقد لا تتحقق من جميعهم.

تاسعا:

المشيئة متى ذكرت فهى مقرونة بالحكمة فمشيئة الله تعالى مشيئة حكيمة فلا تخلو في حالة من حالاتها من الحكمة فهمها العبد أم جهلها، وعليه فكل شيء علق بالمشيئة فهو مقرون بالحكمة لقوله تعالى: ($Br bră$±@ Wj b& $ä$±„ ª! ©$bÎ b%. $JŠÎã $V‹Åm)[١١٤] فليست أفعال الله وأحكامه لمجرد المشيئة كما قالت الجبرية، بل هى لحكمة بالغة اقتضت المشيئة، ودليل ذلك سمعي وعقلي، فمن السمع: {وما تشاءون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً}، فدل هذا على أن مشيئته مقرونة بالحكمة.

وأما العقل فلأن الله سبحانه وتعالى سمى نفسه بأنه «حكيم»؛ والحكيم لا يصدر منه شيء إلا وهو موافق للحكمة.

والأمثلة على ما نقول كثيرة ففعل الله تعالى لا يخلو من الحكمة فمن كان أهلاً للفضل آتاه الله الفضل، ومن لم يكن أهلاً له لم يؤته، وليس أدل على ذلك من قوله تعالى: ($ ª! &ã-Ñ m ø ß] @èø Í™$9Gç)[١١٥] فلن يجعل رسالته إلا فيمن هو أهل لها، وقال

---

[١١٣] الفروق اللغوية ١/ ٣٥

[١١٤] الإنسان ٣.

[١١٥] الأنعام ١٢٤

تعالى : (Ñg/qèe ª! $ø#–& (pâ#– $E=ù) [116] وقال عز وجل: (bîù ?q9ö) $ÈæN=Ñ &R$K$ã•ìf/%$!ª b& ã Å•åN Î7è Ç Ãqè5Ñ r)b .W#Ž Ë`$ 9Z$ Ä 9ÿ»Åàqb ) [117] فلا تظن أن اللّه يعطي الفضل لمن شاء بدون سبب، لابد من سبب، فمتى علم اللّه في قلب الإنسان خيراً آتاه الخير، قال اللّه تعالى: ( 7»$$K$9É0é@ Jj `bî &‰f/3N Ë Æš$F{ŸÓ• #" bÎ f/è=Ä$!ª Î' èeq/3N z•Ž#) .[118] (ãs?3N z•Ž# Ë@$é {Ï‹ ËZ 6àN)

عاشرا:

بالرغم مما ذكرناه في بداية البحث من أقوال بعض العلماء في ترادف الإرادة والمشيئة إلا أننا نجد نصا للإمام الجرجانى رحمه اللّه تعالى يشير من خلاله إلى أن المشيئة أعم من الإرادة فيقول: "المشيئة أعم من وجه من الإرادة، ومن تتبع مواضع استعمالات المشيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك، وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منهما مقام الآخر"[119].

ولعل الجرجانى هنا يقصد أن المشيئة أعم لأنها لا تنقسم إلى كونية وشرعية كما هو الحال في الإرادة فكل ما شاءه اللّه كان، لأن مشيئته تعالى كونية محضة.

بينما يعارضه في هذا الرأى الجوهري في مختار الصحاح حيث قال: "وفي ديوان العرب: المشيئة أخص من الإرادة"[120] ولعله يقصد بـ"ديوان العرب" وروده في الشعر.

ولعل ما نقله الجوهرى يقصد به أن المشيئة أخص في كونها مقرونة دائما بالحكمة واللّه أعلم.

حادى عشر:

---

[116] الصف ٥

[117] المائدة ٤٩

[118] الأنفال ٧٠

[119] التعريفات للجرجانى ١/ ٧١

[120] مختار الصحاح ١/ ١٦٨

المشيئة لغة الإيجاد والإرادة طلب الشيئ والفرق بينهما قول للكرامية فإنهم يقولون مشيئة الله صفة أزلية وإرادته صفة حادثة في ذاته القديم.

والحق أنهما إذا أضيفا إليه تعالى يكونان بمعنى واحد لأن الإرادة لله تعالى من ضرورتها الوجود لا محالة والفرق بينهما في حق العباد وذلك فيما لو قال {شيئي طلاقك} فشاءت يقع وفي {أريدي} فأرادت لا يقع وفي قوله تعالى {يفعل الله ما يشاء} و {يحكم ما يريد} رعاية لهذا الفرق حيث ذكر المشيئة عند ذكره الفعل المخصوص بالموجود وذكر الإرادة عند ذكره الحكم الشامل للمعدوم أيضا[١٢١].

المبحث الرابع: حذف مفعول المشيئة والإرادة

اشتهر بين العلماء أن مفعول المشيئة لا يكاد يثبت إلا نادرا وممن ذهب إلى هذا القول السيوطى في إتقانه حيث قال: "ذكر أهل البيان أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو عظيماً نحو: "لمن شاء منكم أن يستقيم"[١٢٢] "لو أردنا أن نتخذ لهواً"[١٢٣] وإنما أطرد أوكثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المشاء، فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطراد حذف مفعولها، ذكره الزملكاني والتنوخي في الأقصى القريب، قالوا: وإذا حذف بعد لو فهو المذكور في جوابها أبداً. وأورد في عروس الأفراح"وقالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة" فإن المعنى: لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، لأن المعنى معين على ذلك[١٢٤].

والزركشى في برهانه يزيد الأمر وضوحا وتفصيلا ويحصر ذكر مفعول المشيئة في ثلاث حالات فيقول: "متى يذكر مفعول المشيئة والإرادة؟

---

[١٢١] كليات أبى البقاء ١/ ٩٥

[١٢٢] التكوير ٢٨

[١٢٣] الأنبياء ١٧

[١٢٤] الاتقان فى علوم القران ١/ ٢٩٥

يستثنى من هذه القاعدة – أى حذف مفعول المشيئة - ثلاثة أمور.

أحدها: ما إذا كان مفعول المشيئة عظيما أو غريبا فإنه لا يحذف كقوله تعالى: "لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفي مما يخلق ما يشاء سبحانه" أراد رد قول الكفار اتخذ الله ولدا بما يطابقه في اللفظ ليكون أبلغ في الرد لأنه لو حذفه فقال لو أراد الله لأصطفي لم يظهر المعنى المراد لأن الاصطفاء قد لا يكون، ويجيء الذكر في مفعول الإرادة أيضا إذ كان كقوله تعالى: " لو أردنا أن نتخذ لهوا".

الثاني: إذا احتيج لعود الضمير عليه فإنه يذكر كقوله: "لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه" فإنه لو حذف لم يبق للضمير ما يرجع عليه.

الثالث: أن يكون السامع منكرا لذلك أو كالمنكر فيقصد إلى أثباته عنده فإن لم يكن منكرا فالحذف، والحاصل أن حذف مفعول أراد وشاء لا يذكر إلا لإحد هذه الثلاثة"[125] .

فالزركشى والسيوطى يقرران أن مفعول المشيئة لا يذكر إلا إذا كان غريبا أو عظيما، وممن ذهب إلى هذا المذهب الإمام الجرجانى في دلائله حيث قال: " ومجيء المشيئة بعد لو وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة إلى شيء كثيرٌ شائع كقوله تعالى: "ولو شاء الله لجمعهم على الهدى"، "ولو شاء لهداكم أجمعين". والأصل: لو شاء الله يجمعهم على الهدى لجمعهم، ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم. إلا أن البلاغة في أن يجاء به كذلك محذوفاً. وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن، وذلك نحو قول الشاعر[126] من بحر الطويل:

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فقياس هذا لو كان على حد: ولو شاء الله لجمعهم على الهدى أن يقول: لو شئت بكيت دماً، ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا

---

[125] راجع البرهان للزركشى ١/ ٤٩٩ وأيضا ٣/ ١٧.

[126] والبيت للخزيمى انظر نهاية الأرب فى فنون الأدب للنويرى ٥/ ١٨٧

الكلام خصوصاً. وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً. فلما كان ذلك، كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به.

وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر. يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه: لو شئت أن أرد على الأمير رددت، ولو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت. فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف كقولك: لو شئت خرجت، ولو شئت قمت، ولو شئت أنصفت، ولو شئت لقلت. وفي التنزيل: "لو نشاء لقلنا مثل هذا" وكذا تقول: لو شئت كنت كزيد، قال من البسيط:

لو شئت كنت ككرز في عبادته ... أو كابن طارق حول البيت والحرم[١٢٧]

وكذلك الحكم في غيره من حروف المجازاة أن تقول: إن شئت قلت، وإن أردت دفعت: قال الله تعالى: "فإن يشأ الله يختم على قلبك"[١٢٨] وقال عز اسمه: "من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم"[١٢٩]. ونظائر ذلك من الآي ترى الحذف فيها المستمر[١٣٠].

وإذا كان العلماء قد اتفقوا أو اختلفوا – كما سنعرض لهذا الخلاف – حول حذف مفعول المشيئة إلا أنه يبقى مسألة لها قدرها، وهى مسألة تقدير هذا المفعول المحذوف –إن وجد سبب للحذف – وتقدير المفعول المحذوف لابد وأن يُتدبر المعنى فيه إذ الخطأ فيه قد يُلبس المعنى وإلى هذا أشار صاحب البرهان فقال: "وينبغي أن يتمهل في تقدير مفعول المشيئة فإنه يختلف المعنى بحسب التقدير ألا ترى إلى قوله تعالى ولو شئنا لآتينا

---

[١٢٧] البيت نسبه الزمخشرى لعبد الله بن شبرمة انظر ربيع الأبرار للزمخشرى ١/ ١٣٠.

[١٢٨] الشورى ٢٤

[١٢٩] الأنعام ٣٩

[١٣٠] دلائل الإعجاز للجرجانى ١/ ٤٧

كل نفس هداها فإن التقدير كما قاله عبد القاهر الجرجاني ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لآتيناها لا يصح إلا على ذلك.

لأنه إن لم يقدر هذا المفعول أدى والعياذ بالله إلى أمر عظيم وهو نفي أن يكون لله مشيئة على الإطلاق لأن من شأن لو أن يكون الإثبات بعدها نفيا ألا ترى أنك إذا قلت لو جئتني أعطيتك كان المعنى على أنه لم يكن مجيء ولا إعطاء. وأما قوله تعالى: "ولو شئنا لرفعناه بها" فقدره النحويون فلم نشأ فلم نرفعه.

وقال ابن الخبّاز: الصواب أن يكون التقدير فلم نرفعه فلم نشأ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم فوجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة وأما نفي الملزوم فلا يوجب نفي اللازم ولا وجود اللازم وجود الملزوم انتهى.

ويؤيده قوله تعالى"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" فإن المقصود انتفاء وجود الآلهة لانتفاء لازمها وهو الفساد"[١٣١].

وهنا معنى دقيق في كلام ابن الخباز، فبان أن التقدير الخاطئ يلبس الفهم وقد يؤدى والعياذ بالله إلى الكفر ما لو صدر عمدا.

وقد خالف الإمامان أبو حيان وابن سيده العلماء في اطراد حذف مفعول المشيئة إلا إذا كان مستغربا أو عظيما، فذهب أبو حيان إلى أن الحذف على سبيل الجواز لا الوجوب فيقول كما حكاه عنه الزركشى في برهانه: "غلط البيانيون في دعواهم لزوم حذف مفعول المشيئة إلا فيما إذا كان مستغربا وفي القرآن "لمن شاء منكم أن يستقيم" "لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر" ولهم أن يقولوا إن المفعول هاهنا عظيم فلهذا صرح به فلا غلط على القوم"[١٣٢].

فالشيخ أبو حيان هنا غلّط البيانيين في كونهم جعلوا الحذف لازما مطردا، ولكنه صرح باستحسان ذكره إذا كان غريبا فيفهم منه الجواز لا الوجوب.

---

[١٣١] البرهان للزركشى ٣/ ١٦٩

[١٣٢] البرهان للزركشى ٣/ ١٧.

أما ابن سيده فيقول في إعرابه للقرآن الكريم[١٣٣] : "وحذف مفعولها –أى المشيئة - جائز لفهم المعنى، وأكثر ما يحذف مع لو لدلالة الجواب عليه". قال الزمخشري: ولقد تكاثر هذا الحذف في شاء وأراد، يعني حذف مفعوليهما، قال: لا يكادون يبرزون هذا المفعول إلا في الشيء المستغرب، نحو قوله: فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته وقوله تعالى: {لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه}، "ولو أراد الله أن يتخذ ولداً لاصطفى" انتهى كلامه. قال صاحب التبيان[١٣٤] ، وذلك بعد أن أنشد قوله:

فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته ❖❖❖ عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

متى كان مفعول المشيئة عظيماً أو غريباً، كان الأحسن أن يذكر نحو: لو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته، وسر ذكره أن السامع منكر لذلك، أو كالمنكر، فأنت تقصد إلى إثباته عنده، فإن لم يكن منكراً فالحذف نحو: لو شئت قمت. وفي التنزيل: {لو نشاء لقلنا مثل هذا}[١٣٥] ، انتهى. وهو موافق لكلام الزمخشري.

وليس ذلك عندي- أى ابن سيده - على ما ذهبنا إليه من أنه إذا كان في مفعول المشيئة غرابة حسن ذكره، وإنما حسن ذكره في الآية والبيت من حيث عود الضمير، إذ لو لم يذكر لم يكن للضمير ما يعود عليه، فهما تركيبان فصيحان، وإن كان أحدهما أكثر.

فأحدهما الحذف ودلالة الجواب على المحذوف، إذ يكون المحذوف مصدراً دل عليه الجواب، والثاني: أن يذكر مفعول المشيئة فيحتاج أن يكون في الجواب ضمير يعود على ما قبله، نحو قوله تعالى: {لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه}، وقول الشاعر: فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته.

---

[١٣٣] إعراب القران لابن سيده ٧٦/١، وراجع أيضا البحر المحيط فقد ذكر نفس كلام ابن سيده.

[١٣٤] لم أقف على من المقصود بقول ابن سيده" صاحب التبيان".

[١٣٥] الأنفال: ٣١

وأما إذا لم يدل على حذفه دليل فلا يحذف، نحو قوله تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم: {لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر}[١٣٦].

فابن سيده هنا فصّل القول وعرض لقول الزمخشرى ومن تبعه ثم عقّب عليه بما يفيد أن الحذف عنده جوازا لا وجوبا، كما أفاد أن علة الحذف ليس الاستغراب كما هو الحال عند السيوطى والزركشى والزمخشرى ولكن العلة عنده هى عود الضمير فيحسن أن يذكر لعود الضمير عليه كما يحسن إن دل على حذفه دليل.

ودلالة القرينة على المحذوف هو ما استحسنه ابن عاشور في بيان علة الحذف منكرا على من أوجب الحذف إلا للغرابة فيقول في تحريره: " وحَذف مفعول المشيئة جائز إذا دلت عليه القرينة وذلك من الإيجاز، ولا يختص بالمفعول الغريب: ألا ترى قول المعري:

وإن شئت فازعُم أنّ مَن فوقَ ظهرها ❖❖❖ عَبيدُكَ واستشهِدْ إلهك يَشْهَدِ

وهل أغرب من هذا الزعم لو كانت الغرابة مقتضية ذكرَ مفعول المشيئة. فلما دل عليه مفعول جواب الشرط حسن حذفه من فعل الشرط[١٣٧].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فلولا توفيق من الله سبق لما كان لهذا العمل أن ينجز، فالفضل منه وإليه، هذا وفي نهاية البحث أود أن أسجل بعض النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث:

أولا: أكدت هذه الدراسة أن هناك بعض الألفاظ التى وردت في القرآن الكريم قد يظن الظانّ حيالها أنها ألفاظ مترادفة وليس الأمر كذلك فكل لفظة في القرآن لها شخصيتها المستقلة ودورها الذي لا يقبل النيابة فيه.

---

[١٣٦] المدثر: ٣٧

[١٣٧] التحرير والتنوير ٩/٣٥٣

ثانيا: الإرادة تنقسم – دون المشيئة – إلى قسمين: إرادة كونية وهى التى تكون بمعنى المشيئة وإرادة شرعية وهى بمعنى المحبة.

ثالثا: أكدت الدراسة أن استعمال المشيئة في الكلام مع الله تعالى حتى في الثوابت هو من الأدب في الحوار مع الله ونحن أمة أمرت بالطيب من القول: "وهدوا إلى الطيب من القول".

رابعا: خلصت الدراسة إلى أنه لا يجوز الاستثناء بالمشيئة في الدعاء فهو ينافي الأدب مع الله تعالى.

خامسا: خلصت الدراسة إلى أنه لا يجوز الاحتجاج بالمشيئة في المعصية.

سادسا: خلصت الدراسة إلى أنه يجوز الاستثناء بالمشيئة في اليمين وله أحكامه الخاصة.

سابعا: أكدت الدراسة أن مشيئة الله تعالى قديمة قدم ذاته تعالى وآثارها متجدد.

ثامنا: أوضحت الدراسة أن هناك أكثر من عشر فوارق بين الإرادة والمشيئة.

تاسعا: أوضحت الدراسة أن مفعول المشيئة لا يكاد يثبت إلا نادرا.

عاشرا: أوضحت الدراسة أنه يجوز أن يقول المسلم: "أنا مؤمن إن شاء الله" بغرض التأدب مع الله تعالى وأنه لا يعلم ما تكون عليه خاتمته ولم تزل الأنبياء والأكابر يخافون العاقبة وانقلاب الأمر.

هذا ولا أزعم في دراستى هذه الكمال فهو لله وحده ولأفعاله وكلامه، ولكن حسبى أنه محاولة جادة عايشت فيها كتاب الله عن قرب، وتسمّعت فيها لكلمات الله تعالى بشيء من التدبر والله تعالى أسأل ألا يحرمنى من ورائها الثواب إنه ولى ذلك والقادر عليه.

المؤلف.

المراجع والمصادر

١. الاتقان في علوم القران للسيوطى ط عالم الكتب بيروت

٢. الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن عبد الحميد الثرى

٣. ط مدار الوطن للنشر بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

٤. أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي ط دار المصحف بالقاهرة ط ٢

٥. أحكام القرآن لابن العربى ط درا الجيل بيروت ١٩٩٨ م

٦. أحكام القرآن للشافعى مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٩٤ م

٧. أسباب النزول للواحدى طبع ونشر مؤسسة الحلبى بالقاهرة ١٣٨٨ هـ

٨. إعراب القرآن لابن سيده ط دار إحياء التراث العربى بيروت

٩. أعلام السنة المنشورة للحكمى ص ٢٠٥ طبع ونشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة بالمملكة العربية السعودية ط ثانية - تحقيق حازم القاضى ١٤٢٢هـ.

١٠. البحر المديد لابن عجيبة ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ثانية ٢٠٠٢ م ـ ١٤٢٣ هـ

١١. البحر المحيط لأبى حيان ط دار الكتب العلملية بيروت ٢..١ م

١٢. البرهان للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار الكتب ١٩٧٢ م ط ٢

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ط دار مكتبة الحياة بيروت ط ١

١٤. التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور المتوفي: ١٣٩٣هـ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت

١٥. ط أولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م

١٦. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضى عياض ط دار مكتبة الحياة بيروت

١٧. تفسير ابن أبى حاتم مكتبة نزار مصطفي الباز بمكة المكرمة ط٢ ١٩٩٩م

١٨. تفسير القرآن الكريم للشيخ ابن عثيمين موقع الشيخ على شبكة الإنترنت http://www.binothaimeen.com/eBook.shtml

١٩. تفسير القرآن العظيم أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ٧.. - ٧٧٤ هـ مؤسسة الريان بيروت ١٩٩٩م

٢٠. تفسير اللباب لان عادل ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٩٩٨ م

٢١. تفسير روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود ابن عبدالله الحسيني الألوسي ط دار إحياء التراث العربى بيروت ط ١

٢٢. الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ط دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ط ٣ ١٩٦٧م

٢٣. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ط دار الشروق – بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠١تحقيق د. عبد العال سالم مكرم

٢٤. الدر المصون للسمين الحلبى ط دار القلم دمشق ط١ ١٩٨٦ م

٢٥. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب محمد الأمين الشنقيطى ط دار إحياء التراث العربى بيروت ١٩٩٦م

٢٦. دلائل الإعجاز للجرجانى مكتبة سعد الدين دمشق ط٢ ١٩٨٧م

٢٧. ديوان طرفة بن العبد ط دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٨٩م

٢٨. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشرى نشر مؤسسة الأعظمى للمطبوعات ١٤١٢هـ ط١

٢٩. السنن الكبرى للبيهقى ط دار المعرفة بيروت ١٩٩٢م

٣٠. السنن الكبرى للنسائى المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ط١ ١٩٩٣م

٣١. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبى العز الحنفي ط: المكتب الإسلامي – بيروت ط٢ ١٤١٤هـ

٣٢. شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الله بن جبرين

٣٣. صحيح ابن حبان ط دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٩٨٧م

٣٤. صحيح البخارى دار إحياء التراث العربى بيروت ١٩٨٠م ط ١

٣٥. صحيح مسلم دار إحياء الكتب العربية ١٩٩٥م

٣٦. غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى تحيق ابراهيم عطوة ط البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٧٠م

٣٧. غريب القرآن لابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ ط دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ تحقيق أحمد صقر.

٣٨. الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى.ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣م

٣٩. القاموس المحيط للفيروزآبادي مؤسسة الرسالة بيروت ط ٦ ١٩٩٨م

٤٠. الكشف والبيان للثعلبى مكة الكرمة من مطبوعات جامعة ام القرى ٢٠٠٣ط ١

٤١. كليات أبى البقاء الكفومى ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

٤٢. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ط: دار صادر - بيروت

٤٣. لمسات بيانية فاضل السامرائى ط دار الفجر للنشر والتوزيع بغداد ط١ ٢٠٠٨ م

٤٤. مجموع الفتاوى لابن تيمية ط الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة ١٩٩٢م

٤٥. مختار الصحاح لزين الدين الرازى المكتبة العصرية بيروت ط٢ ١٩٩٦م

٤٦. المستدرك للحاكم النيسابورى ط دار المعرفة بيروت ١٩٩٣م

٤٧. مسند الإمام أحمد ط المكتب الإسلامى بيروت ط٤ ١٩٨٣م

٤٨. مصنف ابن أبى شيبة ط دار التاج بيروت ط ١ ١٩٨٩م

٤٩. المغنى لابن قدامة مكتبة القاهرة ١٩٧٠م

٥٠. مفاتيح الغيب: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ط دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩٠م

٥١. المفردات في غريب القرآن للأصفهانى مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٧٠ م

٥٢. الموسوعة الكويتية للفقه الإسلامي ط مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ١٩٩٣م

٥٣. نهاية الإرب في فنون الأدب للنويرى ط دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٤ م ط أولى

٥٤. الوسيط للدكتور محمد سيد طنطاوى ط دار الغد العربى ط٢ ١٩٩٥م

Between the Want and the will in the Holy Quran

Abdel-Shafi Ahmed Ali Ahmed

Department of Islamic Studies, College of Arts, King Faisal University
Al-Ahsa, Saudi Arabia

Abstract:

Some of the words contained in the Holy Quran the words want to and the word will.

Some people may think they are completely interchangeable diversity. I wanted to record what was observed in the use of the Koran in regard to the two terms and explaining the differences between them.

I have addressed in the present research want and the will words in the Holy Quran and defined by the and presentation of issues related to their would act as will in prayer balmsheeip and protest in the sin and otralmsheeip in the alliance.

I also discussed the difference between the Want and the will، through their use in Koran.

Several research findings and recommendations was also presented.